العنف ضد الأطفال في زمن جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد) والإغلاق الشامل.

أطفال الجزائر أنموذجا.

Violence against children in the of corona pandemic (the new covid-19)and the general closure .Algeria's children as a model.

الدكتور: عبدالله جوزه (جامعة عمارثليجي بالأغواط. الجزائر)

ملخّص :

هدف هذه الدراسة: هو استقصاء درجة استفحال ظاهرة العنف ضد الأطفال من حيث (الحجم، النوع الاجتماعي، طبيعة المتورطين فيها، العوامل المساعدة على ذلك، الآثار...)، بالخصوص في الجزائر، في زمن انتشار الوباء العالمي كورونا (كوفيد 19 المستجد)، فضلا عن القيود التي فرضها الإغلاق الشامل الذي انتهجته الحكومة الجزائرية كسبيل للحد من انتشار الوباء العالمي.

تحقيقا لهذا المقصد العلمي استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدب النظري السابق حول العنف ضد الأطفال، فضلا على الوقوف على نتائج جملة من الدراسات والتقارير الميدانية التي أجراها عدد من الباحثين المستقلين أو المنتمين لعدد من الهيئات الأكاديمية أو البحثية أو الحقوقية على مستوى عدد من دول العالم خلال انتشار جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد) والمهتمة بشؤون وقضايا الأطفال.

نتائج الدراسة: بالمجمل توصلت الدراسة إلى أن الطفل الجزائري بالخصوص المنتمي للطبقات المعزولة والمهمشة والفقيرة، كان ضحية لعنف وإيذاء متعدد الأشكال، مورس عليه من قبل الأفراد المقربين منه داخل الأسرة أو الغرباء عنه في الحي أو عبر العالم الافتراضي، وأن هذا العنف ترك على جوانب صحته آثار جسيمة لا تندمل بسهولة حتى مع مرور الوقت.

الكلمات المفتاحية: العنف ضد الأطفال، جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد)، الإغلاق الشامل.

Abstract :

the aim of the study is to investigate the degree of exacerbation of the phenomenon of violence against children ,especially in algeria at the time of the spread of the global epidemic corona (the new covid 19) as well as the restrictions

imposed by the comprehensive closure adopted by the algerian government as a way to limit the spread of the global epedemic .
in achieving this scientific goal ,the study used the descriptive and analytical method through analyzing the previous theoretical literature on violence against children ,as well as, studying the results of a number of studies and field reports conducted by a number of researchers during the spread of the corona pandemic (emerging covid 19) interested in the children's affairs and issues .

the results of the study overall ,the study concluded that the algerian child ,in particular belonging to the isolated ,marginalized and poor classes was a victim and abuse practiced on him by members close to him in the family and from strangers to him in the neighborhood or across the virtual world ,and that this violence left traces on aspects of his health .massive hat does not heal easily even with the passage of time .

keywords: violence against children ,corona pandemic (new covid19),the general closure

مقدّمة

لقد عمل الإغلاق الشامل الذي فرضته العديد من الدول والحكومات، والذي لا يزال مستمر، كاستراتيجية لمحاربة انتشار وباء كورونا على عزل مئات الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم عن أي احتكاك بالوسط الخارجي، فضلا أنه عمل على تعريضهم لمزيد من التهديدات التي مست سلامتهم وعافيتهم، بما في ذلك إساءة المعاملة والعنف الجنسي والاستغلال والإقصاء الإجتماعي، والانفصال عن مقدمي الرعاية.

إذ خلال بضعة أشهر من انتشار وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد)، والذي صاحبه غلق المدارس، وفرض القيود على حركة الأطفال بالخصوص، وتعطيل الروتين اليومي لديهم، فضلا على تعطل أنظمة الدعم التي تخدمهم، ظهرت العديد من الضغوط الجديدة عليهم وعلى مقدمي الرعاية الذين اضطروا هم كذلك في العديد من البلدان بالخصوص منها النامية إلى التوقف عن العمل، الأمر الذي ساهم في تعرض العديد من الأطفال إلى أشكال عديدة من الاستغلال الجنسي والإساءة البدنية بالخصوص في دول العالم الثالث، فعلى سبيل المثال أشارت دلائل عديدة إلى تزايد حالات العنف الأسري بالخصوص ضد الفتيات والنساء والأطفال، فقد أعلنت منظمة حماية حقوق الطفل في المجتمع السويدي على سبيل المثال التي تعرف اختصارا باسم **بيرس** عن أرقام قياسية لما يتعلق بعدد الاتصالات التي تلقتها خلال الصيف الماضي من أطفال يطلبون المساعدة أو يبلغون عن مشاكل يواجهونها هم أو أفراد من أسرهم، إذ بلغت 37% عن الفترة ذاتها خلال الصيف الذي سبق العام الذي سبقه، وأن محتوى تلك الاتصالات الواردة إليها من قبل هؤلاء الأطفال تتضمن تعبيرهم عن قلقهم وخوفهم من الإصابة بالفيروس أو إصابة أحد أقاربهم به، فضلا عن تعبيرهم عن صعوبة البيئة التي باتوا يعيشون فيها، وعن خوفهم على مستقبلهم سواء ما تعلق بالتدابير الوقائية الشخصية أو تلك المتعلقة بابتعادهم عن المدرسة، أو تلك المتعلقة بمختلف القيود التي فرضتها جائحة كورونا، والتي صعبت عليهم الوصول إلى هيئات المجتمع المختلفة المهتمة بمساعدتهم.

ذات الأمر كشفت عنه قناة سكاي نيوز البريطانية، إذ أكدت أن الخط الساخن لحماية الأطفال التابع للجمعية الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال في بريطانيا يتلقى أكثر من 30 مكالمة يوميا من أشخاص قلقين بشأن أطفال يتعرضون للعنف المنزلي، وذلك بزيادة 55% على مستوى ما قبل الوباء. كما أكدت ذات الجمعية أن خطر العنف المنزلي ازداد في الأشهر التسعة الماضية منذ ظهور الوباء، بسبب تواجد العائلات تحت ضغط متزايد وخلف الأبواب المغلقة لساعات طويلة ولأيام معدودة، وحذرت من أن الوضع من المرجح أن يزداد سوء مع الاستمرار في الإغلاق الشامل، الأمر الذي دعها إلى دعوة الحكومة البريطانية إلى ضرورة

اتخاذ تدابير إضافية للضحايا منهم، مع ضرورة توفير مساكن آمنة لهم، وتوفير العلاج النفسي المناسب لهم في مثل هكذا حالات طارئة، مع ضرورة توفير التمويل الكافي للمنظمات المختلفة لدعم ضحايا العنف منهم، حتى تتمكن من الوفاء بجميع التزاماتها اتجاههم.

الأمر لا يكاد يختلف في بقية بلدان العالم، في الصين سجلت منظمة تدعى منظمة المساواة الآن غير حكومية، تزايد في عدد المكالمات الموجهة لخط المساعدة الخاص بها في طلب النجدة من الأطفال المعنفين من قبل أحد أفراد أسرهم أو في طلب تلقي الدعم، وتشير التقارير الواردة من الصين أن حوادث العنف الأسري ضد النساء والأطفال تضاعف ثلاث مرات خلال الوباء، وهو ذات الأمر في إسبانيا إذ جرى الإبلاغ عن زيادة المكالمات بنحو 18% خلال شهري مارس وأفريل، وبالمثل لا حظت الشرطة الفرنسية تزايد في مثل هذه المكالمات بنسبة 30% وهي لا تكاد تخرج عن التبليغ عن حالات اعتداء أو طلب الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي لتجاوز الآثار التي تركتها قيود الإغلاق الشامل على نفسية الأطفال ومعنوياتهم.

وزيرة الأسرة الألمانية أكدت كذلك أن خط الإغاثة المخصص من قبل وزارتها لتلقي البلاغات بسبب العنف المنزلي خلال فترة الإغلاق الشامل الذي أقرته الحكومة الألمانية سجل ارتفاعا بنسبة 20% عن ذات الفترة من العام الذي سبقة من الأطفال أو الآباء وحتى من الجيران للتبليغ عن مجمل المخاطر أو الهواجس النفسية التي يتعرض إليها الأطفال، أو طلب الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي من قبل المختصين في كيفية التعامل مع مختلف السلوكيات المستجدة على حياة الأطفال بسب التواجد المستمر داخل البيت وخلف الأبواب الموصدة.

منظمة الأمم المتحدة أوضحت أنه خلال جائحة كورونا وقيود الإغلاق الشامل المفروضة من قبل العديد من الدول، تعرضت نحو 243 مليون امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 سنة حول العالم لعنف جسدي أو جنسي من قبل الشريك أو من أحد أفراد الأسرة، وأوضحت أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، التي جاءت نتيجة العزل المنزلي والصحي لفترات طويلة مع مخاوف الأمن والصحة وظروف المعيشة لعبت دورا كبيرا في ارتفاع حالات العنف الأسري والاستغلال الجنسي من قبل الغرباء ضد الأطفال والنساء بالخصوص، وأن 137 امرأة تم قتلها يوميا من قبل أحد أفراد الأسرة أو الغرباء عنها خلال العزل الشامل، وأن حلات العنف المنزلي التي مورست ضد الأطفال والفتيات بالخصوص التي تم الابلاغ عنها وإن كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي قد تزايدت 3 أضعاف وأكثر من ذلك، الأمر الذي دعا الأمين العام لها إلى دعوة حكومات الدول بالخصوص منها المنتمية إلى العالم الثالث إلى العمل على حماية الأطفال والنساء والفتيات بالخصوص من العنف الأسري الممارس ضدهم على خلفية انتشار وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد).

منظمة اليونيسيف أقرت تصاعد أعداد الأطفال المعنفين جسديا حول العالم خلال تواجدهم لأيام طويلة في منازلهم بسبب إجراءات الحد من انتشار الفيروس، في حين عبرت ممثلة الأمم المتحدة الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة من تزايد العنف المنزلي ضد الأطفال خلال الحجر المنزلي بسبب وباء كورونا من قبل أسرهم بالخصوص، مما دعها إلى مطالبة حكومات الدول التي تحارب الفيروس إلى توفير الحماية والخدمات الصحية اللازمة للأطفال خاصة الذين يعيشون في أوضاع وظروف معيشية قاسية، كما دعت حكومات الدول إلى التصرف على نحو أفضل وبشكل عاجل مع الأطفال ومن أجلهم، وإحداث مقاربة عالمية شاملة تعنى بالطفولة، والعمل على المستوى العالمي من أجل إدراج قضايا الطفولة ضمن الأجندة السياسية على المستوى الإقليمي والوطني والعالمي، لأنهاء جميع أشكال العنف الممارس ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم. المقررة الأممية الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالإتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا، في تقرير لها بتاريخ 7 ابريل 2020 أكدت أن تدابير الحجر المنزلي وتعطل خدمات حماية الطفل المحدودة أصلا في عدد من بلدان العالم الثالث، ساهمت في تعريض الأطفال لخطر العنف والاستغلال الجنسي والاستعباد المنزلي والتسول القسري وغيرها من ضروب الدعارة والاستغلال خلال فترة الحجر المنزلي، وهذا ينطبق بشكل خاص على الأطفال الموجودين في ظروف صعبة واستثنائية كالمهجرين والنازحين والمتواجدين في المخيمات، الهاربين من بؤر الصراع والحروب من غير أية حماية، والمتسولين والمشردين، الذين تجعلهم أوضاعهم الفئة الأضعف والتي قالت بشأنهم، أنه لا يجب أن يتخلفوا عن الركب.

فضلا على تأكيد العديد من الخبراء المهتمين بقضايا الطفل، أن ظاهرة تعنيف الطفل خلال فترة الإغلاق الشامل أخذت في الانتشار والتزايد، وبأن الأطفال يتعرضون للمزيد منه من قبل أسرهم بالدرجة الأولى ومن قبل المحيطين بهم من أصدقاء العائلة وجيرانها والغرباء أيضا، بسبب الحصار الذي فرض عليهم بسبب جائحة كورونا الذي يعد في نظر الخبراء بالوضع الجديد والغريب الذي لم يألفه الأطفال من قبل وعائلاتهم، مما يعني أن عدد كبير منهم بالخصوص في المجتمعات النامية، سيجدون صعوبة في التعامل معه، ومن ثم يتوقعون تزايد حالات العنف ضدهم بالخصوص كونهم من الفئة الأكثر ضعفا وتهميشا في المجتمع، وأن هذا العنف الذي سيمارس عليهم سيتخذ أشكال عدة، منه ما يأخذ البعد النفسي، ومنه ما يأخذ البعد الجسدي والجنسي، وهم بذلك سيكونون أداة لتفريغ مشاعر الغضب لدى البالغين، مما يعني تزايد المشاعر السلبية السيئة لديهم وهم الذين لا يدركون ما يحدث حولهم.

في دول العالم العربي الوضع أصبح أكثر من مقلق، إذ أصبحت تأثيرات الوباء وقيود الإغلاق الشامل الذي فرضته جل الحكومات العربية على صحة ومعنويات الأطفال لا تطاق، بفعل غلق المدراس لأبوابها، فضلا على انشغال كل من الأولياء عنهم بكيفيات تأمين سبل العيش لهم في زمن انحصار مداخل الرزق، فضلا

على انشغال السلطات بإجراءات فرض الإغلاق الشامل، وتخليها عن وضع مخططات عامة يمكن الاسترشاد بها للمحافظة على سلامة الأطفال أثناء هذه الفترة التي يشوبها الكثير من الغموض.

كل هذه الأمور وغيرها ساهمت في زيادة معدلات الإساءة للطفل العربي وتعريضه لمختلف أوجه الاستغلال، في لبنان على سبيل المثال أوضح الموقع الإلكتروني لقناة أم تي في اللبنانية، أن الطفل اللبناني خلال أزمة كورونا والإغلاق الشامل، أضحى يعاني جملة من الأزمات النفسية تختلف تبعا لعوامل عدة وحسب الفئة العمرية، ورغم ذلك البعض كما يؤكد الموقع يتغاضى إلى الإشارة إلى ذلك لأسباب مجهولة، في تونس أعلنت الحكومة التونسية أنه خلال ثلاثة أشهر الأولى من فرض الحجر المنزلي في تونس تعرض أزيد من 4 الآلاف طفل وامرأة للعنف، وفي هذا الصدد قالت وزيرة العدل التونسية، أنه تم تسجيل ارتفاع في حالات العنف خلال فترة الحجر المنزلي، إذ حققت النيابة العامة في أزيد من 4 الآلاف و263 قضية تتعلق بالعنف ضد المرأة والطفل خلال الحجر، وتسجيل 5 الآلاف و111 متهما في هذه القضايا، في العراق أكدت العديد من التقارير الصحفية والحقوقية ازدياد حالات العنف ضد الأطفال بالخصوص الإناث منهم، إذ أضحت حالات الانتحار في أوساطهن عالية جدا والأكثر من ذلك لا تثير أي قلق لدى أية جهة حكومية أو حقوقية أو مجتمعية وكأن الأمر عادي للغاية، في المغرب أعلنت اللجنة الوطنية للدفاع عن المرأة وهي منظمة غير حكومية ارتفاع نسبة العنف الأسري والمجتمعي ضد المرأة والأطفال خلال الحجر المنزلي لمستويات لم تعهدها المملكة خلال السنوات السابقة وإن أقرت أن الظاهرة ليست بالمستجدة، إلا أن حجمها وأثرها خلال فترة الحجر المنزلي دعتها إلى ضرورة دق ناقوس الخطر لتنبيه الرأي العام المحلي ومن خلاله السلطات الحكومية لخطورة الوضع الحالي الذي تمر به الفئات الهشة بالخصوص النساء والأطفال خلال هذا الوباء وقيود الحجر المنزلي، من أجل التحرك لمحاصرة الظاهرة التي تعرف تزايد من يوم لآخر.

الجزائر في غياب الإحصائيات الرسمية، تؤكد العديد من التقارير الصادرة عن عدد من الهيئات الحقوقية المهتمة بشؤون الأطفال بالخصوص غير الحكومية، أن الأطفال خلال انتشار جائحة كورونا وقيود الإغلاق الشامل الذي فرضته الحكومة الجزائرية عانوا من وضعية نفسية واجتماعية صعبة جعلتهم يعيشون حالة نفسية هشة لم يختبروها سابقا.

في هذا الصدد تؤكد رئيسة مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، أن عزل الأطفال في المنازل عن العالم الخارجي وبصفة مفاجئة وغير مقصودة، وإبعادهم عن النشاط والحركة الواسعة جعل الأطفال يمرون بظروف صعبة للغاية وتختلف هذه الحالة الصعبة باختلاف المستوى المعيشي للأسر والمستوى التعليمي والأخلاقي والسلوكي للأولياء. إلا أنها كما تؤكد يبقى الطفل في مرحلة الحجر المنزلي للوقاية من كورونا بين جدران البيت بعيدا عن الضوء وعن جمعيات وهيئات الدفاع عن حقوقه، الأمر الذي يمهد

لتعرض الكثير منهم للعنف في صمت سواء من الوالدين معا أو من أحدهما أو من بعض المحيطين بهم من أقارب الأسرة أو أصدقائها أو جيرانها، بالخصوص منهم اليتامى وأبناء المطلقات وأبناء العمال في المناطق البعيدة، فضلا على تعرضهم لمعاناة نفسية بسبب وقوعهم لتعدي جسدي ولفظي وفي بعض الحالات لتعدي جنسي.

من جانبها المفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة تؤكد أنه من بداية جانفي إلى غاية أوت الماضيين سجلت 500 مساس بحقوق الطفل خلال فترة الحجر المنزلي فضلا على تسجيل 1400 إخطار بخصوص المساس بحقوق الطفل تتعلق مجملها بسوء المعاملة والإهمال.

الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة الحكومية أكدت هي كذلك أن خلية الاتصال الخاصة بها تلقت العديد من الإخطارات عن انتهاك حقوق الطفل خلال فترة الحجر المنزلي منذ انتشار فيروس كورونا.

الحكومة الجزائرية من خلال وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة أعدت كما تقول خطة عمل لحماية الأطفال في وضعية هشة من عدوى كوفيد 19، والتي يرى الكثير من الإخصائيين أنها مجرد حبر على ورق على اعتبار أنها لم تتخطى جدران الوزارة، ولم يعثر الطفل الغلبان على أمره خلال الجائحة على أي أثر لمساعيها التي لا تكل ولا تملأ بالتذكير بها بمناسبة ومن دونها.

فمنذ انطلاق هذه الخطة نهاية مارس2020 والتي هي بداية تطبيق قيود الإغلاق الشامل الذي انتهجته الدولة كاستراتيجية لتضيق الخناق على محيط انتشار الجائحة إلى غاية 15 ماي 2020 أكدت الوزارة أنها حققت العديد من الإنجازات التي تستحق التنويه والإشادة والتي تتحدد في:

تعبئة 74 وحدة لحماية الطفولة و4 مراكز للمواكبة لحماية الطفولة، مع استحداث 74 فريقا للمساعدة الإجتماعية للطفولة، فضلا على إشراك 300 عامل اجتماعي متخصص في مجال الطفولة عبر مجموع التراب الوطني، مع وضع لائحة من الأرقام الهاتفية والعناوين الإلكترونية للعاملين بالوحدات ومراكز وفرق المساعدة الخاصة بالخدمات المقدمة للأطفال ونشرها على موقعها الرسمي وبالمؤسسات والمراكز المعنية لتسهيل التواصل بين مختلف المتصلين أثناء معالجة الحالات الطارئة، مع التأكيد على تقديم المساعدات الإجتماعية للأطفال في وضعيات الشارع وتتبع أوضاعهم بمؤسسات الرعاية الإجتماعية والتي استفاد منها حوالي 474 طفل تم انتشاله من الشارع خلال فترة الحجر المنزلي، فضلا على تتبع حوالي 3852 طفل مهمل في وضعية صعبة يقيمون حاليا في 75 مؤسسة اجتماعية، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال الذين وجدوا صعوبة في التكيف مع إجراءات الحجر المنزلي والصحي سواء داخل مؤسسات الرعاية الإجتماعية أو مراكز الإيواء المستعجل للأطفال في وضعية الشارع، والتي استفاد من خدماتها نحو 161

طفل، فضلا على حماية الأطفال من الاستغلال في التسول من حيث انتشال ما يقارب 100 طفل من الاستغلال في التسول.

بالمجمل نسجل أن ملايين من الأطفال حول العالم بما فيهم أطفال الجزائر واجهوا خطر العنف بسب أزمة كورونا (كوفيد المستجد19) وقيود الإغلاق الشامل التي اتخذت لحمايتهم من إمكانية الإصابة بالفيروس.

فقد ساهم بالخصوص إغلاق المدارس أثناء تفشي الفيروس وإجبار الأطفال بلزوم البيت لفترات طويلة خلال اليوم وعلى مدار الأسبوع والشهر، في تصاعد مظاهر كل من: إهمال الأطفال وتقليص الاشراف عليهم من قبل الوالدين، ازدياد خطر الاستغلال الجنسي لهم من قبل عدد من أفراد الأسرة المقربين أو من بعض أصدقائها أو جيرانها، تقليص الحماية الأسرية المتعلقة بهم من كل أفراد الأسرة بالخصوص من قبل الوالدين، ازدياد احتمالية تعلم السلوكيات الضارة عبر الأنترنت، فضلا على التعرض لإمكانية الاستدراج والاستغلال الجنسي عبر هذه التقنية، إساءة المعاملة داخل البيت بالخصوص من قبل الوالدين لدى البعض من الأطفال، الانفصال على مقدمي الرعاية، ازدياد مستويات التوتر لديهم في وحدات العلاج أو الحجر المنزلي، أخير المساهمة في اقصائهم اجتماعيا وفرض العزلة الإجبارية عليهم.

إن ظهور وتصاعد تلك المظاهر جعل الكثير من الأطفال بالخصوص في دول العالم الثالث غير قادرين على تفسير الواقع الذي أحاط بهم فجأة وتحليله وفهم ما يجري حولهم، مما ولد لديهم حالة من الضغط النفسي والعصبي، والذي مهد ويمهد مستقبلا لأثار نفسية وخيمة، تقتضي المتابعة والعلاج لدى المختصين لفترات طويلة.

تأسيسا على ذلك تنطلق الدراسة من التساؤل الآتي:

- بما أن تدابير الإغلاق الشامل التي فرضتها جائحة كورون(كوفيد 19 المستجد) على الملايين من الأطفال، ساهمت في منع العديد منهم بالخصوص في دول العالم الثالث من إمكانية الوصول إلى آليات التكيف الإيجابي في وقت الأزمة(تفشي الفيروس) من الحصول على المبادرات الإجتماعية، وخدمة المجتمع، والتعليم الرسمي أو غير الرسمي، فضلا على ممارسة الرياضة أو أنواع أخرى من الأنشطة، وبما أنها ساهمت في عزلهم عن أنظمة الدعم الخاصة بهم، من المرجح بل من المؤكد أن يتعرضوا لممارسة العنف ضدهم بمختلف الأشكال(النفسية، الجسدية، والجنسية) من قبل المحيطين بهم في الإطار الأسري بالخصوص أو في الإطار المجتمعي القريب منهم بالعموم، فما طبيعة ذلك العنف الممارس عليهم، وما الآثار التي تركها نوع التعنيف الممارس عليهم(جسديا ، نفسيا، وعقليا)، وما هي طبيعة الإجراءات الحمائية التي وفرتها مختلف الدول بما فيها الدولة الجزائرية لحمايتهم من الوقوع في مختلف أشكال العنف التي يمكن أن تمارس عليهم من قريب أو من بعيد أو تلك المتعلقة بحماية

المعنفين منهم بالخصوص في ظل الجائحة ودرجة امكانيتها في الحفاظ على الصحة النفسية والعقلية والبدنية لهم ؟.

بناء على ذلك تطرح الدراسة التساؤلات الجزئية التالية:

- ما طبيعة الأطفال المعنفين داخل الأسرة الجزائرية بالخصوص وفي المجتمع الجزائري بالعموم (النفسية، الصحية، والمادية) خلال انتشار الجائحة وفرض قيود الإغلاق الشامل؟.
- ماهي طبيعة أعمار الأطفال المعنفين وجنسهم ؟.
- ما طبيعة العنف الممارس عليهم داخل الأسرة أو خارجها(نفسي، جسدي، أو جنسي)
- ما طبيعة الشخص أو الأشخاص المعنفين لهم(النفسية، الصحية، المادية) وما طبيعة العلاقة التي تربطهم بهم؟.
- ما طبيعة الأسباب التي تدفع الأفراد المحيطين بالطفل بالخصوص المقربين منه إلى ممارسة مختلف أشكال العنف ضده؟.
- ما طبيعة الآثار التي تركها نوع التعنيف الممارس عليهم(جسديا ، نفسيا، وعقليا)؟.
- ما طبيعة الإجراءات الحمائية التي وفرتها الدولة الجزائرية بالخصوص للتصدي لهذه الظاهرة أو تلك المتعلقة بحماية المعنفين من آثار العنف الممارس عليهم بالخصوص في ظل الجائحة ودرجة امكانيتها في الحفاظ على الصحة النفسية والعقلية والبدنية لهم؟.

تبعا لهذه الأسئلة تم وضع الفرضيات التالية للدراسة:

الفرضية العامة:

- من المرجح أن يتزايد تعرض الأطفال بالخصوص المنفصلين منهم عن أوليائهم أو أحد منهم بسبب وفاة أحدهما أو كلاهما، أو بسبب الطلاق، أو بتواجدهم معا أو أحدهم بعيدا عنهم بسبب طبيعة عملهم ، أو أولئك الذين تخلى عنهم آبائهم في الشوارع، أو المتسولين منهم إلى العنف الأسري أو المجتمعي أثناء جائحة كورونا وفرض قيود الإغلاق الشامل، ومن المرجح كذلك أن يترك ذلك العنف الممارس عليهم آثار جمة لا يمكن تجاوزها بسهولة من قبلهم حتى بتلقي المساعدة والخدمات الضرورية من قبل الهيئات المختصة.

الفرضيات الجزئية:

- من المرجح أن الأطفال الأكثر عرضة للممارسة العنف ضدهم داخل الأسرة الجزائرية بالخصوص خلال الجائحة هم الأقل سنا، ذوي الإعاقة، اليتامى، والفتيات غير المتزوجات الماكثات مع زوجة الأب المهمشات أصلا في البيت حتى قبل حلول الجائحة.
- من المرجح أن يكون المعتدي على الأطفال من داخل أو من خارج الأسرة بالخصوص في العادة من الأولياء، من الإخوة، ومن المقربين منهم سواء من الأصدقاء أو جيران.
- من المحتمل أن يكون فشل الوالدين بالخصوص الأب في تأمين سبل العيش للأسرة بالخصوص في الظروف الاستثنائية التي أقرتها كل من الجائحة وقيود الإغلاق الشامل سببا في زيادة درجة الاحتقان لديهم مما يجعلهم أكثر عرضة للممارسة العنف ضد الأطفال بمبرر أو من دونه.
- من المرجح أن حالة الهلع والقلق والتوتر التي انتابت الوالدين أو أحدهما نتيجة المعلومات الخاطئة والمنتشرة من خلال وسائل التواصل الإجتماعي والأرقام المخيفة والمرعبة التي تناقلتها مختلف وسائل الإعلام المحلية أو الدولية على مدار الساعة قد ساهمت في حالات جنوحهم لممارسة حالات العنف ضد الأطفال.
- من المحتمل أن يترك العنف الممارس على الأطفال داخل الأسرة أو خارجها آثار عميقة على نفسيتهم ، والتي لا يمكن تجاوزها من قبلهم بسهولة حتى بتلقي الدعم والمساندة النفسية والاجتماعية من قبل المختصين ولو بعد مدة طويلة.
- من المحتمل أن الإجراءات الحمائية التي أقرتها الدولة للحد من انتشار الظاهرة خلال تفشي الوباء أو تلك التي تعمل على تأمين مختلف أشكال الدعم النفسي والإجتماعي للأطفال المعنفين منهم لم تعمل بالشكل الكاف على توفير الحماية الكافية لهم من التعرض له أو في تجاوز آثاره بالنسبة للذين تعرضوا له بالشكل السليم.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

- الكشف على حجم انتشار ظاهرة تعرض الأطفال للعنف خلال تفشي جائحة كورونا وفرض قيود الإغلاق الشامل بالخصوص في الجزائر.
- الكشف على مختلف أشكال العنف التي تعرض لها الأطفال بالخصوص في الجزائر خلال هذه الفترة.
- الكشف على طبيعة المعتدين عليهم(نفسيا، صحيا، ماديا) سواء من داخل الأسرة أو من المحيطين بها.

- الكشف على الآثار الناتجة عن ممارسة العنف ضد الأطفال بالخصوص في ظل غياب مؤسسات الدعم النفسي والاجتماعي الحكومية منها أو المجتمعية.
- العمل على ضرورة الوصول إلى حلول لهذه المشكلة بالخصوص في الحالات الطارئة كالتي فرضتها جائحة كورونا وقيود الإغلاق الشامل.
- العمل على تحديد إطار وقائي وعلاجي ميداني وفعال في معالجتها بخصوص تلك المتعلقة بالأطفال أو بأسرهم من الفئات الهشة، من حيث مجمل الخدمات المادية، النفسية، الاجتماعية والصحية التي من الممكن أن يتلقوها من مؤسسات الدولة بالخصوص، فضلا على العمل على التفكير في إيجاد ميكانيزمات عملية تعمل على التكفل السريع والإيجابي بمختلف الخدمات والرعاية التي هم بحاجة إليها في الميدان قصد التقليل من مشكلاتها النفسية على صحة الأطفال بالخصوص.

أهمية الدراسة: تعمل الدراسة الحالية على التأكيد:

بما أن ظاهرة ممارسة العنف ضد الفئات الهشة عرفت انتشار رهيبا في الجزائر خلال مرحلة تفشي وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد) بالخصوص ضد الأطفال منهم بسبب غياب خدمات الرعاية الصحية والنفسية والتعليم والسلامة، فضلا على عدم حصول عدد كبير من أسرهم بالخصوص تلك المنتمية للطبقات الفقيرة والمعوزة على كثرتها في الجزائر من خدمات الدعم المالي والتمويني الكافي من قبل الحكومة، وانطلاقا من احترام حقوق الطفل كما تنص عليه مجمل مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، جاءت هذه الدراسة لتذكر الدولة الجزائرية بمسؤولياتها اتجاههم ليس فقط في الظروف الاستثنائية منها بل في الظروف العادية كذلك، من حيث ضرورة منحهم الأولوية ولأسرهم بالخصوص الفقيرة منها لتلقي الدعم والحماية الإجتماعية، والاقتصادية بالخصوص ، فضلا على حمايتهم من كل أشكال العنف التي يمكن أن تمارس عليهم أثناء الحالات الطارئة والتي تتزايد كالتي فرضتها جائحة كورونا، وضرورة العمل كذلك على احترام حقهم في الاستماع إلى آرائهم والمشاركة معهم في وضع سياسة منهجية استراتيجية تعمل على تأمين نظم الصحة والتغذية والتعليم والتسلية تكون بالضرورة قوية لهم خلال أية جائحة مهما كان نوعها، فضلا على تأمين سبل الوصول أمامهم إلى مختلف أنظمة الحماية الإجتماعية والنفسية في حالة تعرضهم لمختلف أشكال العنف التي يمكن أن تمارس عليهم من داخل أو خارج الأسرة.

المعالجة المنهجية للموضوع: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، الذي من خلاله تم مراجعة وتحليل محتوى الأدب النظري والدراسات السابقة الخاصة بموضوع العنف ضد الأطفال بالخصوص المتعلق بالعنف الأسري ضدهم، بغية صياغة إطار للتفكير والتدقيق في وضعية الأطفال ضحايا العنف الأسري والمجتمعي بالخصوص في الحالات الطارئة والمستجدة كما هو حاصل خلال تفشي وباء كورونا وتداعياته المختلفة من

فرض قيود الإغلاق الشامل، حتى يكون بمثابة مقترح استرشادي تهتدي به الحكومة بالخصوص خلال قيامها بمهامها الوظيفية أثناء عملية إدارة الأزمة الوبائية الحالية أو خلال الأزمات المستجدة مستقبلا على اختلافها، لتحقيق استجابة فعالة في الميدان تعمل على الحد من تفشي ظاهرة العنف الأسري أو المجتمعي الذي يمكن أن يمارس ضد الأطفال بالخصوص الذين يفتقدون لأية وسائل دعم أسرية أو مجتمعية كالمتسولين، المحرومين، اليتامى، والمتخلى عنهم في الشارع من قبل أهاليهم خلال الأزمات والكوارث على اختلافها، وتعمل أيضا على الحفاظ على صحتهم البدنية والنفسية بما يحقق لهم التوازن والاستقرار النفسي في حياتهم الحالية والمستقبلية.

الأدب النظري حول الموضوع:

1- تحديد مفاهيم الدراسة:

1-1 المفهوم الاصطلاحي للطفولة

يعرف مصطلح الطفل لدى البعض من الباحثين "على أنه مرحلة عمرية يمر بها الإنسان تحدد حسب بيئة الطفل من لحظة الميلاد إلى سن الثامنة عشرة من العمر". ويعرفها البعض الآخر على أنها" مدة حياة الفرد من الميلاد إلى الرشد والتي تختلف من ثقافة إلى أخرى وقد تنتهي عبد البلوغ أو عند الزواج" **(الرازي،124،1973)** في حين يعرفها أخرون على أنها" المرحلة التي يعيش فيها الإنسان تحت سن الثامنة عشرة، وهي كلمة مشتقة من طفيل، والطفيل هو الذي يعتمد على الآخرين".**(حزين،1993،ص8)**

1-1-1 المفهوم القانوني لمصطلح الطفولة:

تعرف منظمة اليونيسيف الطفل على أنه" أي شخص أصغر من الثامنة عشرة سنة، مالم تنص التشريعات المحلية على خلاف ذلك"**(منظمة اليونيسيف،2019/8/3)**، ***اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989*** **، تاريخ الاطلاع 2021/02/1، /www. unicef.org/ar)**

في حين تعرف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الطفل مصطلح الطفل على أنه" كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة، ومالم تحدد القوانين الوطنية سنا أصغر للرشد".**(الأمم المتحدة، *تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الطفل*، تاريخ الاطلاع، 2021/02/1، www. ohchr.org/ar).**

القانون المدني الجزائري في المادة 40 منه يعرف الطفل على أنه" كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، ويكون في كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد تسعة عشرة سنة كاملة". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،2007)، رئاسة الجمهورية، *القانون المدني*

2-1-1 التعريف الإجرائي للطفل:

تنظر الدراسة لمفهوم الطفل على أنها مرحلة من مراحل حياة الإنسان تبدأ من ولادته إلى غاية بلوغه سن الرشد، والتي تمتد باختلاف المجتمعات، فقد يستعمل المصطلح في عدد من المجتمعات للأفراد ما بين 14 إلى 16 سنة، وقد يستعمل في مجتمعات أخرى للإشارة لكل الأفراد الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، في حين يشير في عدد آخر من المجتمعات إلى كل الأفراد الذين لم يبلغوا سن التاسعة عشرة كاملة كما هو محدد في التشريع الجزائري.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم الطفل أنه كل:

- كل شخص يمر بمرحلة عمرية تبدأ من ولادته حتى بلوغه سن الرشد والتي تتحدد بجملة من الأمارات عند الذكور والإناث بالخصوص بلوغ مرحلة الحلم والتمييز، والتي لا يوجد اتفاق حولها فهي تحدد عند البعض بسن 15 سنة، وعند البعض الآخر ب18 سنة وأكثر .
- كل شخص يمر بالمرحلة الزمنية الواقعة بين مرحلتي المهد والمراهقة.
- كل شخص لا يتحمل مسؤولية الحياة ويبقى معتمدا على الأبوين في العادة، أو ذوي القربى في إشباع حاجاته العضوية، وعلى المدرسة في الرعاية للحياة.
- كل شخص يعمل خلالها على تكوين شخصيته من خلال عمليات الضبط والسيطرة والتوجيه التربوي التي تمارس عليه من قبل شخص أكبر منه وبالغ.
- كل شخص يعمل خلالها على تكوين جملة من المفاهيم الاجتماعية وزيادة الميول نحو الحرية والاتزان، وظهور الأنا الأعلى، ونمو الذات وغيرها من الأمور.
- كل شخص يعمل خلالها على زيادة النمو العقلي لديه من حيث قوة الخيال وأنماط التفكير.
- كل شخص يعمل على ضبط كثرة انفعالاته والسيطرة عليها.
- كل شخص يعمل خلالها على توسيع علاقاته الإجتماعية سواء مع أسرته أو مع أقرانه.
- كل شخص يعمل خلالها على تعلم العديد من المفاهيم الإجتماعية التي تسهل عليه عملية الاندماج.
- كل شخص يعمل خلالها على اكتساب العديد من القيم والسلوكيات والاتجاهات والأخلاق والتي يتعرض لها خلال مختلف أساليب التنشئة الإجتماعية التي تمارس عليه.

2-1 المفهوم الاصطلاحي للعنف ضد الأطفال:

ينظر إليه على أنه" كل إساءة تمارس ضد الطفل سواء كانت لفظية أو مادية من قبل أفراد الأسرة أو أقاربه، أو من يشاركون الطفل مكان الإقامة نفسه، أو من قبل الذين يوجهونه في المدرسة من معلمون أو

إداريون أو أصدقاء أو زملاء صف، فضلا عن عمال المدرسة وغيرهم" **(عليان،2007،ص،1)**. كما يعرف على أنه" حالة إيذاء الطفل وإهماله من قبل الأسرة أو من يكفله، والتي تتشمل ضروب عدة كالإساءة في المعاملة الجسدية أو العاطفية، فضلا عن الإيذاء الجنسي والإهمال والاستخفاف والاستغلال التجاري، أو غيره من أنواع الاستغلال التي تتسبب في إلحاق أضرار فعلية أو محتملة على صحة الطفل وتهدد بقاءه على قيد الحياة أو نماءه أو كرامته" **(المدفع وآخرون، 2015،ص5)**

1-2-1 التعريف الإجرائي لمصطلح العنف ضد الطفولة:

تنظر الدراسة لمفهوم العنف ضد الأطفال في زمن كورونا والإغلاق الشامل على أنه شكل من أشكال القسوة المتبعة في التعامل مع الأطفال من قبل أفراد الأسرة بالخصوص الوالدين أو المحيطين به في السكن من الأقارب أو الجيران، أو المتواجدين معه في العالم الافتراضي عبر شبكة الأنترنت، والتي تأخذ صور متعددة ولعل أهمها العنف الجسدي حيث يتعرض الأطفال إلى الضرب والإيذاء الجسدي من قبلهم، فضلا على تعرض الأطفال للعنف الجنسي الذي لا يقل خطورة من العنف الجسدي، حيث يستغل بعض ضعاف النفوس من هؤلاء رقة الأطفال وضعفهم في تحقيق مآربهم وإشباع نزواتهم المنحرفة، بالإضافة إلى ممارسة العنف اللفظي والمعنوي عليهم من حيث تعريضهم لسب والشتم والتقريع، والقهر والكبت ومنعهم من ممارسة نشاطاتهم كبقية أقرانهم، وإهمالهم من حيث عدم تأمين حاجاتهم الأساسية والتي تأخذ إجمالا حاجاتهم الجسدية والانفعالية والعاطفية والتربوية والمادية من قبل أفراد الأسرة بالخصوص.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم العنف ضد الأطفال في زمن كورونا والإغلاق الشامل الآتي:

- إساءة معاملة الطفل جسديا من قبل أفراد الأسرة أو المقربين أو المحيطين به في البيت أو في الجوار من قبل الأقارب أو الجيران من خلال استخدام القوة غير مشروعة ضده والمؤدية بقصد إلحاق الأذى به.
- إساءة معاملة الطفل جنسيا من قبل أفراد الأسرة أو المقربين أو المحيطين به في البيت أو في الجوار من قبل الأقارب أو الجيران أو المتواجدون معه عبر مختلف الوسائل الإلكترونية، من خلال استغلاله في الأفعال المخلة بالحياء مثل الخلاعة والفسوق وممارسة الجنس عليه، أو في إجباره على فعل الدعارة كوسيلة للكسب.
- إساءة معاملة الطفل نفسيا وانفعاليا من قبل أفراد الأسرة بالخصوص من حيث منع الطفل من أن يصبح اجتماعيا ونفسيا كافيا.
- إهمال الطفل من قبل أفراد الأسرة بالخصوص من حيث عدم تأمين حاجاته الأساسية والذي يمكن أن يكون مفرطا ومريرا ومترافقا بالعنف الجسدي والنفسي معا.

- إهمال الطفل من قبل أفراد الأسرة بالخصوص من حيث إغفال حاجاته التعليمية والتربوية.
- إهمال الطفل عاطفيا ونفسيا من قبل أفراد الأسرة بالخصوص والذي يشمل المعاملة القاسية، وعدم تقديم الرعاية النفسية الملائمة له.

3-1 المفهوم الاصطلاحي للإغلاق الشامل:

ينظر إليه على أنه حالة من تقييد الحركة تعقب أمر أو إعلان عام يطالب فيه الأفراد بأن يبقوا في بيوتهم أو حيث هم، وذلك بسبب ظروف طارئة أو مخاطر محتملة قد يتعرضوا لها، أو من الممكن أن يتسببوا بها للآخرين في حال سمح لهم بالتحرك بحرية، ومن الممكن أن يكون الإغلاق الشامل ضمن منطقة معينة أو ضمن البلد بالكامل". كما يعرف كذلك على أنه" منع حركة الناس في منطقة معينة أو بلد ما لظروف استثنائية والتي تكون عادة ضمن مدى زمني معين، كأن يفرض على سبيل المثال حظر التجوال بعد المغرب إلى الفجر، وفي العادة يفرض الإغلاق الشامل من قبل الحكومة نتيجة ظروف استثنائية أو طارئة مثل الحروب أو انتشار الأمراض الوبائية، وفي بعض الحالات يقترن بإعلان حالة الطوارئ وإطلاق الأحكام العرفية".(الموسوعة الحرة العربية،2020/5/2)، ***مفهوم الإغلاق الشامل***، تاريخ الاطلاع، 2021/02/3، www. or.wikipedia.org

1-3-1 التعريف الإجرائي لمصطلح الإغلاق الشامل:

الدراسة تنظر لمفهوم الإغلاق الشامل في زمن كورونا(كوفيد 19 المستجد) على أنه منح صلاحيات استثنائية للسلطات الإدارية بالخصوص الشرطة للمساس ببعض الحريات والقيود الأساسية الفردية والجماعية، كالحق في التنقل، والتجوال، والتجمع، مع غلق المرافق العمومية، ووضع الأفراد رهن الإقامة الإلزامية في البيوت أو المصحات الاستشفائية إذا قدرت أن حريتهم ربما تخل بالأمن الصحي لهم ولغيرهم وللبلد ككل.

يستفاد من المفاهيم السابقة حول مفهوم الإغلاق الشامل الآتي:

- حظر التنقل خارج البيت للأفراد خلال ساعات معينة من النهار أو الليل إلا برخصة مسلمة من قبل السلطات الإدارية المحلية للمنطقة المفروض عليها الإغلاق الشامل.
- حظر السفر على الأفراد خارج المنطقة المفروض عليها الإغلاق الشامل من قبل السلطات الإدارية إلا بأمر منها وفق قيود صحية وإجراءات احترازية تعمل على وضعها وإلزام الأفراد بالتقيد بها خلال مرحلة التنقل.
- غلق كل الأماكن العامة أمام الجمهور خلال أوقات الحظر من مقاهي ومطاعم ومحلات تجارية وحتى أماكن العبادة.

- حظر التجمع تحت أي ظرف مهما كان إلا وفق قيود استثنائية إن كانت الحاجة تلزم ذلك.

4-1 المفهوم الاصطلاحي لجائحة كورونا:

ينظر للجائحة على أنها" الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، والتي تعني فقدان السيطرة عليه، وعدم انحصاره في دولة واحدة". كما ينظر لها على أنها" ليست مجرد أزمة صحية عامة، بل أنها أزمة مست كل القطاعات الإجتماعية والتي تستوجب أن يشارك كل قطاع وكل فرد في مواجهتها".(قناة الجزيرة مباشر،2020/03/13)، ***تقرير حول انتشار جائحة كورونا***، ، تاريخ الاطلاع، 2021/02/3، www. algazeera.net/news.

في حين ينظر لوباء كورونا على أنه" مرض معد، سببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة كورونا، ولم يكن هناك أي علم بهذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر من العام 2019، والذي تحول فيما بعد إلى جائحة مست العديد من بلدان العالم".(منظمة الصحة العالمية، ***مرض فيروس كورنا (كوفيد 19) سؤال وجواب***،، تاريخ الاطلاع، 2021/02/03، (www. who.int/or.

كما يعرف على أنه " فيروس من الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي، والذي يسبب أمراض تنفسية متنوعة للإنسان كالزكام ونزلات البرد العادية والتي قد تتطور إلى التهاب حاد يعرف باسم (sars.cov)، ويعد فيروس كورونا المستجد سلالة جديدة لم يسبق تحديدها وإصابتها للبشر من قبل". (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2020،ص،16)

1-4-1 التعريف الإجرائي لمصطلح جائحة كورونا:

تنظر الدراسة لمصطلح جائحة كورونا على أنه وباء عالمي ينتقل بين العديد من الناس والمجتمعات في نفس الوقت، إذ يضم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفيروسات التي تسبب أمراض تتراوح بين نزلات البرد الخفيفة إلى أمراض أكثر حدة، وهو غير قابل للسيطرة عليه بالفعل في الوقت الحاضر.

يستفاد من المفاهيم السابقة حول مصطلح جائحة كورونا الآتي:

- أنه مرض معد يصاب به الأشخاص الأصحاء عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس.
- أنه مرض ينتقل عن طريق القطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عند سعال الشخص المصاب أو عند عطسه. كما ينتقل عن طريق التقاط تلك القطيرات المتناثرة على الأسطح والأشياء من قبل الشخص الصحيح عند طريق اليد ولمس الأنف أو العينين أو الفم بعد ذلك.
- في حين الوقاية منه تكون من خلال الإلتزام والتقيد بجملة من التدابير الصحية من قبل الشخص من حيث تجنب التواصل المباشر مع الأشخاص المصابين بأعراضه، فضلا على تجنب لمس العينين

والأنف والفم إلا بعد غسل اليدين، مع العمل على تطهير الأسطح التي تتلوث سريعا، وتجنب التعامل المباشر مع الحيوانات.

2- حجم الظاهرة:

أشارت العديد من التقارير الدولية والمحلية أن حظر التجوال بسبب جائحة كورونا أدى الى تزايد العنف ضد الأطفال بالخصوص منه الأسري في جميع دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية.

في تقرير للأمم المتحدة نجد 243 مليون امرأه وفتاة تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 سنة حول العالم تعرضن للعنف الجسدي والجنسي من قبل الشريك الحميم أو من أحد أفراد العائلة(الأب، الأخ)، ولو أن هذه الأرقام حسب المنظمة قد تكون أعلى بكثير بسبب التحديات الكبرى المتعلقة بجمع البيانات، كما أشار التقرير أيضا أن 40% فقط من النساء اللائي تعرضن للعنف تقدمن بطلب المساعدة، في حين 10% منهن تقدمن ببلاغ للشرطة ضد من اعتدى عليهن.

وفي تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب أسيا(الإسكوا) ووكالات الأمم المتحدة الشريكة لها توقع أن تتحمل المرأة والفتاة العربية الوزر الأكبر لما تولده الجائحة من مخاطر صحية وعنف، ويشير التقرير إلى أن ذلك يترجم في طرق عدة من بينها العنف الجسدي والعاطفي والاقتصادي، في ظل إقدام المعتدون عليها إلى عزلها بالكامل وحرمانها من أي تفاعل اجتماعي مع أفراد العائلة والأصدقاء حتى عبر الأنترنت، فضلا أن عدد كبير من الدول العربية لا توثق بالأساس حالات العنف ضد المرأة في الظروف العادية ما بالك في مثل هكذا ظروف التي أفرزتها الجائحة، الأمر الذي يصعب أكثر معرفة زيادة انتشاره وعواقبه اليوم. كذلك توقع التقرير أن الناجيات من العنف الأسري بالخصوص خلال هذه الجائحة سيجدن صعوبة في طلب المساعدة وتلقيها في ظل انتشار الفيروس لأسباب عدة من بينها القيود المفروضة على التنقل، ومحدودية الخدمات المتوفرة، ونقص في معرفة ما إذا كانت تلك الخدمات بالأساس متوفرة في البلدان التي يعشن فيها.(جريدة العربي الجديد الإلكترونية،15/ابريل/2020)، ***الجائحة المستترة، عنف أسري متزايد ضد النساء في زمن كورونا***، تاريخ الاطلاع 02/03/، 2021، alaraby.co.uk www.

وفي تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أظهر أن معدلات العنف ضد الفتاة والمرأة في العالم تزايد خلال أزمة جائحة كورونا، خاصة ضد اللواتي يعانين من اضطراب العلاقة الزوجية، والمسنات، وذوات الإعاقة واللاجئات، أو اللواتي يعشن في المناطق المتضررة من النزاع، ويرجع التقرير ذلك التزايد إلى أسباب

كثيرة منها إجراءات التباعد والبقاء في المنزل والمخاوف والهموم، فضلا على فقدان الوظائف وقلة المال مع ندرة الاتصال بالعائلة والأصدقاء الذين يقدمون الدعم والحماية من العنف.

وفي تقرير صدر نهاية شهر أبريل سنة 2020 عن صندوق الأمم المتحدة للسكان بمساهمة جامعة جونز هوبكنز وجامعة فيكتوريا الأسترالية ومؤسسة أفنير(Avenir) للصحة، أشار أنه سيكون هناك 15 مليون حالة عنف اضافية ضد الفتاة والمرأة عبر أنحاء العالم بالخصوص منه الأسري في ظل وصول متوسط فترة حظر الحركة والإغلاق إلى 3 أشهر، وسيصل المعدل إلى 31 مليون حالة عنف مع وصول متوسط الحظر والإغلاق إلى 6 أشهر، في حين سيصل إلى 45 مليون حالة مع وصول متوسط الحظر والإغلاق إلى 9 أشهر، ليصل المعدل في نهاية السنة إلى 61 مليون حالة عنف.(أخبار الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان،2020/04/28)، ***توقعات بفقدان ملايين النساء لوسائل تنظيم الأسرة وارتفاع نسب العنف المنزلي وزواج الأطفال***، تاريخ الاطلاع، 2021/02/04، www. news.un.org/ar/

أما بخصوص التقارير الوطنية، أشارت الحكومة الاسترالية أنها سجلت زيادة نسبة الإبلاغ عن العنف المنزلي ضد الأطفال والنساء ب5% خلال الأشهر الأولى من فرض الإغلاق الشامل وحظر التجوال في البلاد مقارنة بالعام الذي سبقه، في بلجيكا أعلنت الحكومة البلجيكية أن البلاد عرفت بعد إعلان حظر التجوال والإغلاق الشامل في 12 آذار من العام الماضي زيادة مبالغ فيها في المكالمات الهاتفية عبر الخطوط الساخنة التي خصصتها الحكومة لذات الأمر، الأمر الذي دفعها إلى أن تعلن عن خشيتها من تفاقم ما سمته بأزمة العنف المنزلي ضد النساء والأطفال، في إيرلندا أقرت الشرطة الايرلندية بزيادة عدد المكالمات التي تعلن عن تزايد حالات العنف المنزلي ضد النساء والأطفال، ذات الأمر كان في كل من ايطاليا وهولندا وفرنسا، إذا أبلغت إحدى المنظمات المهتمة بالطفولة في هولندا تعرف باسم هاتف الطفل عن زيادة مكالمات التبليغ عن العنف الممارس بالخصوص منه الجنسي ضد الطفل بنسبة 50% في الأسبوعين التاليين من دخول هولندا في الإغلاق الشامل وحظر التجوال في منصف آذار، أما في فرنسا أعلن وزير الداخلية الفرنسي في 26 آذار 2020 أن هناك زيادة في حالات العنف ضد الأطفال والنساء بلغت 36% في الأسبوع الأول من الحظر والإغلاق الشامل من شهر آذار في العاصمة باريس فقط، في حين بلغت نسبة 30% في مجموع التراب الوطني الفرنسي بعد دخول فرنسا في الحظر والإغلاق الشامل، وهي زيادة مبالغ فيها قياسا لذات الفترة من العام الذي سبقه.

في دول أخرى من العالم أشارت الهند من خلال إحدى التنظيمات النسوية والتي تعرف باللجنة الوطنية للمرأة أن حالات الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة والفتاة بالخصوص خلال فترة الإغلاق الشامل وحظر

التجوال شهدت ارتفاع من 116 حالة في الأسبوع الأول من الإغلاق وحظر التجوال خلال شهر آذار إلى 257 حالة في الأسبوعين الأخرين منه. الصين أعلنت الحكومة الصينة أن حالات الإبلاغ عن العنف المنزلي ضد النساء والأطفال خلال شهر شباط من العام 2020 تضاعف إلى ثلاث مرات عن تلك المبلغ عنها في ذات الفترة من العام الذي سبقه، حيث قفزة من 47 حالة خلال سنة 2019 إلى 169 حالة خلال ذات الشهر من العام 2020.

أما الدول العربية أعلن عدد منها على تزايد حالات الإبلاغ عن حالات تعرض النساء والأطفال لحالات التعنيف داخل الأسرة وخارجها، لكن دون أن تقوى على تقديم أرقام وتوثيق حولها لأسباب مختلفة لعل أهمها غياب مراكز بحثية مستقلة تمنح لها الصلاحية في الوقوف عليها ليس في الحالات الطارئة بل في الحالات العادية، الأمر الذي يجعل من هذه المسألة كبقية المسائل الأخرى التي تهم مصير المواطن العربي خارج أولويات مختلف الحكومات العربية كل حين.

رغم ذلك نجد على سبل المثال تونس أعلنت من خلال وزيرتها للأسرة والطفولة وكبار السن، أن البلاغات التي تلقاها خط الوزارة الخاص بالتبليغ على العنف المنزلي ضد النساء والفتيات ما بين 03/23 إلى 03/27 من العام 2020 تضاعف إلى 5 مرات قياسا لذات الفترة من العام الذي سبقه، المغرب من خلال اللجنة الوطنية للمرأة أعلنت عن ارتفاع نسبة العنف الممارس ضد النساء والأطفال خلال فترة الإغلاق الشامل وحظر التجوال الذي دخلت فيه المملكة، إلا أنها لم تقدم أرقام أو توثيق حول ذلك. (الموسوعة الحرة، 2021/02/3)، ***أثر الجائحة، فيروس كورونا والعنف المنزلي***، www. or.wikibedia.org

الجزائر في غياب الأرقام الرسمية من قبل السلطات الحكومية حول حجم الظاهرة، يؤكد عدد من الحقوقيين والقانونيين أن قيود حظر التجوال والحجر المنزلي المفروضين على المجتمع بدء من شهر مارس من العام الماضي تم استغلالهما من قبل البعض داخل الأسرة أو خارجها في ممارسة العنف ضد الأطفال والنساء على السواء، ويكفي أن نشير أنه إلى غاية 4 اكتوبر من العام 2020 سجلت الجزائر 13 حالة اختطاف للأطفال.(**قناة سكاي نيوز العربية،2020/10/4**)، ***مأساة شيماء، تهز الجزائر، والاعدام قد يكون الحل*** **، تاريخ الاطلاع 2020/02/4، www skynewsarabia.com**

) فضلا على إقرار المفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة، على أن هيئتها تلقت 1480 إخطار بالمساس بحقوق الطفل عبر الخط الأخضر الخاص بها منذ شهر جانفي إلى غاية 2020/08/26، مع تسجيلها 500 مساس بحقوق الطفل خلال فترة الحجر المنزلي، والتي تتعلق بالإجمال بالإهمال وسوء المعاملة والتسول.

(الإذاعة الجزائرية،26/**2020/08**)، *لقاء خاص مع رئيسة مفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة*،**تاريخ الاطلاع، 2021/02/04، wwwradioalgerie.dz**

3- أسباب الظاهرة:

يرى عدد من الخبراء في مجال العنف ضد الطفولة أن أسباب تزايد ظاهرة العنف ضد الأطفال إلى مستويات قياسية ورهيبة خلال ظهور جائحة كورونا قياسا للأعوام السابقة بالخصوص منه الأسري يعود إلى جملة من العوامل الخاصة التي أفرزتها الجائحة من قبيل فرض القيود على حركة الأفراد بالخصوص الأطفال منهم مع إلزامهم بالبقاء في المنازل لفترات طويلة، بالإفاضة على حرمانهم من آليات التكيف الإيجابية في وقت الأزمة، والتي يمكن أن نستعرضها في النقاط التالية:

- إن انتشار وباء كورونا على نطاق واسع ألزم كما هو معلوم العديد من الحكومات العالمية على غرار الجزائر على فرض إجراءات الإغلاق الشامل وحظر التجوال، أمر من شأنه كما يرى الخبراء أدى إلى تعطيل البيئات الطبيعية التي ينموا فيها الأطفال، فضلا على أنه ساهم في خلق تبعات سلبية على صحتهم ونموهم وحمايتهم، بالإضافة أنه عمل على تعريض آليات حمايتهم لاضطرابات نتيجة الإجراءات المستخدمة لمنع انتشار الفيروس والسيطرة عليه، والتي تمهد في النهاية إلى تعرض الأطفال لمجمل مظاهر العنف بالخصوص في البيت.

كذلك أدى انتشار فيروس كورونا إلى إحداث تغيرا سريعا في السياق الذي كان يعيش فيه الأطفال، إذ عملت إجراءات الحجر المنزلي على إغلاق المدارس وفرض قيود على حركة تنقل الأطفال، وعلى سبل تلقيهم الدعم النفسي والاجتماعي الذي كانوا يحصلون عليه من مختلف مقدمي الرعاية بالخصوص في الدول الغربية، في هذا الخصوص بالذات يتلقى على سبيل المثال لا الحصر ما يزيد من 13% من المراهقين في الولايات المتحدة الأمريكية خدمات المشورة والعلاج النفسي، الأمر الذي جعلهم أكثر عرضة للضغوط النفسية، أما في حالة عدم وجودها في البلدان الفقيرة والنامية بما فيها العربية، فإنها تمهد الطريق لتعرض الأطفال لمختلف ألوان العنف بالخصوص داخل البيت.(**منظمة اليونيسف،2021/02/5**)، ***دليل استرشادي: حماية الاطفال أثناء وباء فيروس كورونا*** ، **www.unicef.org**

في هذا الصدد تشير أرقام منظمة اليونيسكو أن وباء كورونا تسبب في انقطاع 1.6 مليار تلميذ عن المدرسة في 190 دولة حتى مطلع يونيو/حزيران 2020، وهذا يمثل 90% من أطفال العالم الذين هم في سن التمدرس، وهو الأمر كما تشير عمل على حرمان الأطفال من فرص تلقي الدعم المباشر من قبل المدرسين بالخصوص والتي تتمثل في تقديم خدمات المشورة والعلاج النفسي،

والتي تنطوي على درجة عالية من الخصوصية والتي لا يمكن أن تقدم لهم في مكان آخر حتى إن تلقوها عن بعد عبر مختلف التطبيقات الالكترونية التي تتيحها شبكة الأنترنت كما حدث في عدد من الدول الغربية، فضلا أن هؤلاء الأطفال فقدوا الدعم الداخلي من قبل أوليائهم بسبب انعدام التواصل بينهم لأسباب متعددة، وهو ما من شأنه حسب المنظمة أن يساهم في ارتفاع حالات الإيذاء والعنف المنزلي الممارس ضدهم، بالخصوص في المنازل التي تراها المنظمة أنها منفرة وغير مرغوب فيها وغير آمنة ومكتظة من قبل الأطفال، كما يزيد خطر تعرض الأطفال للعنف حسب المنظمة للذين يعيشون ظروف استثنائية كالأطفال اللاجئين والمهجرين والذين يجدون أنفسهم من دون مأوى، والقابعون في بؤر الصراعات والنزاعات المسلحة وما أكثرها خلال تفشي الجائحة.(**الموقع الإلكتروني لقناة BBC العربية،12يونيو/حزيران 2020**)، ***فيروس كورونا، كيف يؤثر الوباء على حياة الأطفال ومستقبلهم***، **تاريخ الاطلاع 2021/2/5، www.bbc.com**

كما أن تعرض الأطفال لساعات عديدة لشبكة الأنترنت ولأيام عديدة خلال تفشي جائحة كورونا ساهم في مستوى تزايد خطر تعرضهم للجريمة الإلكترونية. في هذا الصدد أوضحت منظمة اليونيسف وشركاؤها أن الملايين من الأطفال حول العالم واجهوا ويواجهون خطر التعرض للأذى الالكتروني خلال انتشار الجائحة، إذ بينت مختلف التقارير أن أنشطة الأطفال اليومية انتقلت على نحو مطرد إلى شبكة الأنترنت أثناء فترة ملازمتهم المنازل بسبب جائحة كورونا بشكل غير مسبوق، كما أن إغلاق المدراس وفرض اجراءات حظر التجوال من قبل العديد من الدول لاحتواء انتشار الفيروس دفع بالعديد من الأطفال وأسرهم إلى الاعتماد على التقنيات والحلول الرقمية لمواصلة التعليم عن بعد، فضلا على توفير سبل الترفيه لهم من خلالها وربطهم بالعالم الخارجي، الأمر الذي أوقع العديد منهم في مخاطر الأنترنت وتعرضهم لمختلف أشكال العنف بسبب عدم امتلاك العديد منهم للمعارف والمهارات الضرورية للمحافظة على أمنهم على شبكة الأنترنت، والذي أدى في النهاية إلى تعرضهم إلى الاستغلال الجنسي والاستدراج، إذ سعى المعتدون لاستغلال الظروف التي تفرضها جائحة كورونا، وقيود نقص التواصل بين الأطفال وغيرهم وجها لوجه من الآباء والأصدقاء إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال، من قبيل إرسال صور جنسية لهم عبر الأنترنت، فضلا أن زيادة الوقت على الأنترنت من قبل البعض منهم والغير المراقب من قبل الأولياء ساهم في تعريضهم لمحتوى ضار وعنيف، كزيادة تعرضهم للتنمر الرقمي.(منظمة اليونيسف،15نيسان/أبريل 2020)، ***الأطفال يواجهون مستوى أكبر من خطر التعرض للاذى غبر الانترنت في جائحة كورونا كوفيد 19 المستجد، مذكرة فنية صادرة حديثا تهدف***

لمساعدة الحكومات وشركات تقنيات المعلومات والاتصالات والتربويين والوالدين على حماية الأطفال أثناء فترة ملازمة البيت، تاريخ الاطلاع 2021/02/5، www.unicef.org

فضلا أن ازدياد الضغوط النفسية، الإجتماعية والاقتصادية منها بالخصوص لدى عدد من الأولياء ساهم لدى البعض منهم في خلق أجواء نفسية سيئة لهم ولأبنائهم والذي مهد بشكل آلي في توليد عنف بداخلهم والذي عملوا على نقله كممارسة شبه يومية ضدهم، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية مع اتساع إجراءات الحظر الشامل التي اتخذتها عدة دول للحد من انتشار الفيروس. فقد وصلت في فرنسا حالات العنف المنزلي ضد الأطفال والنساء لأكثر من 30% خلال أسبوع من فرض إجراءات الإغلاق الشامل، وهو ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى إعلان جملة من الإجراءات لمساعدة النساء عن التبليغ فورا عما يتعرضن له وأطفالهن من العنف والإيذاء، ونفس التقارير خرجت من كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا وأمريكا. وفي العالم العربي أيضا جاءت التصريحات بالخصوص غير الرسمية منها لتعلن عن حالات العنف المنزلي بالخصوص ضد الأطفال والنساء بعد تفشي كورونا، في لبنان الخط الساخن المخصص من قبل قوات الأمن الداخلي تلقى شكاوى من العنف المنزلي من قبل النساء ضدهن أو ضد أطفالهن بنسبة 100% في شهر مارس الماضي بالمقارنة مع ذات الفترة خلال العام الذي سبقه، في تونس حسب وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن سجلت 40 بلاغا من النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف المنزلي خلال أسبوع واحد من الإعلان عن إجراءات الإغلاق الشامل مقارنة ب7 بلاغات خلال ذات الفترة من العام السابق له والتي بلغت نسبة 51%، في تركيا ارتفعت معدلات الجرائم المتعلقة بالعنف المنزلي داخل الأسرة بنسبة 38.2% مقارنة بذات الفترة من العام الذي سبقه خلال شهر مارس 2019 إذ بلغت حالات العنف فيه 1804 لترتفع في ذات الفترة من العام 2020 إلى 2493، مع تسجيل 121 حالة قتل خلال 20 يوم من مطالبة الحكومة أفراد المجتمع بالبقاء في المنزل تجنبا لانتشار الفيروس خلال شهر مارس، في الوقت الذي نجحت فيه أسر أخرى في الاستفادة من إجراءات العزل المنزلي وتحقيق تقارب أسري واكتساب معارف جديدة على اختلافها، فضلا على تحقيق أجواء نفسية سليمة لجميع أفرادها بالخصوص منهم الأطفال(**البوابة الإلكترونية لجريدة الوفد المصرية 2020/5/5**)،*كورونا خراب بيوت*، **تاريخ الاطلاع 2021/2/5**، **www.alwafd.news**

4- أشكال العنف:

خلال فترة انتشار فيروس كورونا والشروع في تطبيق إجراءات الإغلاق الشامل سجلت عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة المهتمة بشؤون الطفولة عدد من مظاهر العنف ضد الأطفال والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- إهمال الأطفال أو تقليص الإشراف عليهم من قبل الأولياء بالخصوص.
- ازدياد سوء المعاملة للأطفال بما في ذلك العقاب العنيف، والذي ينطوي على تعرض الأطفال للعنف البدني والجنسي والنفسي داخل الأسرة وخارجها.
- ازدياد العنف الجنسي ضد الأطفال والذي يتضمن إقامة علاقات جنسية معهم بالإكراه من قبل أحد أفراد الأسرة أو الأقارب أو الجيران، أو القيام بأفعال ذات طبيعة جنسية ضدهم دون الاتصال الجنسي المباشر متل التحرش الجنسي بهم والتلصص عليهم.
- ازدياد العنف النفسي ضد الأطفال والذي يتضمن تقييد حركات الأطفال والتوبيخ والسخرية والتهديدات والترهيب والتمييز والنبذ وغير ذلك من أشكال غير الحسية للمعاملة العدائية بالخصوص داخل الأسرة من قبل الوالدين.
- ازدياد خطر الاستغلال الجنسي للأطفال بما في ذلك الجنس مقابل تقديم المساعدة، والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الدعارة والبغاء، والتقاط صور إباحية لهم ونشرها على شبكة الأنترنت، والزواج القسري المبكر بالفتيات.
- ازدياد السلوك المؤذي للأطفال على الأنترنت بما فيه التنمر الإلكتروني والسلوك الخطير على الأنترنت والاستغلال الجنسي.
- ازدياد عنف الشريك الحميم الحالي أو السابق بالخصوص ضد الزوجات القاصرات بما ينطوي على عنف بدني وجنسي وعاطفي.

تأكيد لما سبق يؤكد التقرير الجديد الذي أصدرته اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في شهر جوان 2020 والشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، أن طفلا من بين طفلين في العالم لا يزال يتعرض للعنف البدني أو الجنسي أو النفسي وذلك في الوقت الذي ينصب تركيز العالم على احتواء جائحة كوفيد 19 ، ويزيد الوضع أكثر تأزما عندما يتواجد الأطفال في مؤسسات الصحة النفسية، أو الذين يفتقدون لأي دعم أسري كالأيتام أو المتواجدين في حالات خطر بسبب

الحروب والنزاعات. (منظمة اليونيسكو،2020/06/19)، *تقرير الأمم المتحدة حول فشل البلدان في حماية الأطفال من العنف*، تاريخ الاطلاع 2021/2/5، www.unisco.org/news.

كما تؤكد منظمة اليونيسكو أن حوالي مليار طفل يتعرضون سنويا للإساءة، أي ما يعادل نصف عدد أطفال العالم، وترى أن هذا الرقم مرشح للارتفاع خلال استمرار جائحة كورونا بسبب انشغال الدول بإجراءات محاصرة الوباء وتراجع آليات الحماية القانونية والمجتمعية الخاصة بالطفولة.

في ذات الصدد تسجل العديد من الأجهزة الأمنية الغربية أن الطفولة في زمن كورونا وإجراءات الإغلاق الشامل تعرضت للإيذاء بأشكال مختلفة، فعلى سبيل المثال رصدت الشرطة البريطانية خلال الشهر الأول من الإغلاق الشامل الذي لجأت إليه المملكة البريطانية خلال شهر مارس 9 ملايين محاولة للوصول إلى مواقع مختصة في الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل 300 ألف شخص يعدون من المهددين الحقيقين للأطفال على شبكة الأنترنت، أما الشرطة الإسبانية الوطنية رصدت مقاطع جنسية تستهدف الأطفال ارتفعت إلى أكثر من 20% على شبكة الأنترنت منذ بدء الإغلاق الشامل يوم 13 مارس بهدف استدراج واستغلال الأطفال جنسيا، الشرطة الدانيماركية هي كذلك كشفت أن عدد محاولات الدخول إلى مواقع التحرش بالأطفال على شبكة الأنترنت تضاعفت إلى ثلاث مرات خلال مرحلة الإغلاق الشامل، في حين الشرطة الاسترالية لاحظت تزايد الطلب على تنزيل الصور الجنسية للأطفال بنسبة 86% خلال الأسابيع الثلاث التي أعقبت الإغلاق العام الذي بدء في 21 مارس (**الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية، 2020/5/9**)، *التحرش الجنسي، تحذير من تصاعد التحرش الجنسي بالأطفال على الانترنت*، تاريخ الاطلاع، 2021/2/5 ، www. bbc.news.com.

كما تلقت أكثر من 21 ألف بلاغ عن انتهاك جنسي طال الأطفال في بعض الأحيان دون عامهم الأول، أي بواقع 7 آلاف مرة من السنة التي سبقتها(**الموقع الإلكتروني لقناة ميدل أيست أونلاين، 2020/12/10**)، *الاستغلال الجنسي ضد الأطفال عبر الانترنت يتفاقم في زمن كورونا*، تاريخ الاطلاع 2021/02/6، www. middle-east-online.com

أما في الجزائر فحال الطفولة في زمن كورونا وإجراءات الإغلاق الشامل التي فرضته السلطات الحكومية لم يتميز عما عرفته الطفولة العالمية، في هذا الصدد تؤكد رئيسة حماية الفئات الهشة بالشرطة القضائية خلال لقاء نظمته المديرية العامة للأمن الجزائري عشية الاحتفال باليوم العالمي للطفولة لسنة 2020، أنه تم تسجيل 1970 ضحية تعرضوا للإساءة الجسدية من حيث الضرب والجرح العمدي والاعتداءات الجنسية، إلى جانب تسجيل 300 حالة حادث منزلي

خـاص بشـريحة الأطفـال و43 حالـة تسـول.(الموقـع الإلكتروني لمجلـة المجلـة اللبنانيـة،2020/06/9)، *أطفـال الجزائـر بـين قصـور الحمايـة القانونيـة وعنـف الشـارع، جمعيـات ومختصـون يـدعون لمزيـد مـن الدعم*، تاريخ الاطلاع، 2021/02/5، www *arbmajala.com*.

كمـا تؤكـد الشـبكة الجزائريـة للـدفاع عـن حقـوق الطفل(نـدى) وهي منظمـة غير حكوميـة أنـه منـذ بدايـة أزمـة كورونـا ومـا تبعهـا مـن الحجـر المنزلي بهـدف الوقايـة مـن الوبـاء سـجلت 800 حالـة اعتـداء جنسـي ضـد الأطفـال، وأكـدت أن اغتصـاب الأطفـال عرفـت ارتفاعـا مقلقـا أثنـاء الحجـر المنزلي في الشـهرين (مـاي وأوت)، كمـا أكـدت الأمينـة العامـة للشـبكة أن الشـبكة تسـتقبل مـن 3 إلى 4 مكالمـات يوميـة تتعلـق بالاعتـداءات الجنسـية في حـق الطفولـة أغلـبهم مـن الفئـات التي تتراوح أعمـارهم مـا بـين 3 و11 سـنة، مؤكـدة أن أغلـب المتعرضـات للعنـف الجنسـي يمـارس علـيهن العنـف الجنسـي مرفـوق باسـتعمال الأسـلحة البيضـاء والحـرق والكي والترهيـب بـالخنق في حـين تؤكـد أن المغتصـبون للأطفـال هـم مـن أهـل وأقـارب الأطفـال وحتـى مـن جيرانهـا(**الموقـع الإلكتروني لجريـدة الشـروق الجزائريـة،2020/10/3**)، *أقـارب يغتصـبون والعـائلات تتكـتم*، تـاريخ الاطـلاع، 2021/02/5، **www. echoroukonline.com**. كمـا أكـد رئـيس الشـبكة أن الجزائـر سـجلت 85 حالـة اختطـاف منـذ بدايـة عـام 2020، متوقعـا ارتفـاع العـدد في ظـل الضـغوط الرهيبـة التي يواجهـا الأطفـال، فضـلا عـن تزايـد النزاعـات واسـتعمال العنـف بخاصـة ضـد المـراهقين في فتـرة الحجـر المنزلي.(**الموقـع الالكتروني لجريـدة اندبنـدنت عربيـة،2020/10/24**)، *حـوادث اختفـاء الأطفـال في الجزائـر وعـائلات تتكـتم*، تـاريخ الاطلاع 2021/02/6، **www. independentarabia.com**

5- طبيعة المعتدي والمعتدى عليه من الأطفال:

5-1 من حيث هوية المعتدي وقر ابته:

من المتعارف عليه والذي أكدته العديد من الدراسات أن أكثر من 90% ممن يقومن بالاعتداء على الطفل بالخصوص الجنسي منه هم من الأشخاص المعروفين للعائلة سواء كان أحد أفرادها أو من أصدقائها أو ممن هم محل ثقة الطفل وأسرته،

في هـذا الصـدد وفي ظـل أزمـة كورونـا أكـدت العديـد مـن التقـارير الدوليـة والوطنيـة أن حجـم تـورط أفـراد عائلـة الطفـل بالخصـوص المقـربين منـه(أب، أخ، عـم أو خـال الطفـل..) في إيـذاءه بالخصـوص جنسـيا كـان كبيرا، إذ أشـارت العديـد مـن التقـارير الدوليـة بالخصـوص مـن قبـل العديـد مـن الهيئـات الأمميـة المهتمـة بشـؤون الأطفـال، أن عـدد كبيـر مـن العـائلات الفقيـرة في دول العـالم الثالـث بالخصـوص في دول أسـيا(الفليبـين، وإندونيسـيا) تورطـت في تعـريض أبنائهـا للاسـتغلال الجنسـي

والمتاجرة بهم، من حيث قيام آبائهم بالخصوص على أخذ ونشر صور لهم في وضعيات فاضحة عبر الهاتف الذكي ثم العمل على نشرها في المواقع الإباحية الخاصة بالأطفال للباحثين عن الشهوة الجنسية من هذا الصنف بالخصوص في الدول الأوربية مقابل الحصول على دولارات معدودة. وتأكيدا لذلك سجلت الحكومة الفلبينية ارتفاعا بنسبة 260% بلاغ مرتبط بمحتويات ذات صلة باستغلال الأطفال جنسيا وذلك ما بين شهري مارس وماي والتي شهدت تدابير عزل مشددة مفروضة من قبل الحكومة الفليبينية.(الموقع الإلكتروني لقناة ميدل أيست أونلاين، 2020/12/10)، ***الاستغلال الجنسي ضد الأطفال عبر الأنترنت يتفاقم في زمن كورونا***، تاريخ الاطلاع 2021/02/6، www. middle-east-online.com

في الجزائر تؤكد كذا العديد من التقارير الطبية والحقوقية أن المعتدي جنسيا ضد الأطفال بالخصوص الذكور منهم يكون في غالب الأحيان من المقربين منهم عائليا، إذ يؤكد رئيس مصلحة الطب الشرعي بمستشفى منتوري بالقبة(العاصمة) أن مصلحة المستشفى سنويا تسجل ما بين 120 حالة اعتداء جنسي إلى 160 حالة، ويكون المتهم في الغالب، الأب، أو أحد أفراد العائلة المقربين من الأطفال(العم، الخال، أبناء العم أو أبناء الخال..) أو أحد أفراد الجيران المقربين من عائلة الطفل، مؤكدا أن هذه الارقام بعيدة عن الواقع بسبب التكتم الشديد حولها من قبل العائلات، وأن الوضع مرشح للارتفاع في ظل قيود جائحة كورونا. شبكة ندى لحماية الطفولة أقرت كذلك أن أقارب الأطفال هم بالأساس المعتدون عليهم جنسيا بالخصوص الآباء، إذ سجلت أنه بداية من فرض إجراءات الإغلاق الشامل تعرض 800 طفل لاعتداء جنسي داخل الوسط العائلي، وتم التكفل ب40 منهم من خلالها.(**الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الجزائرية،2020/10/3)، *أقارب يغتصبون والعائلات تتكتم*، تاريخ الاطلاع، 2021/02/5، www. echoroukonline.com.**

نسجل خلال هذه الجائحة أن المعتدين على الأطفال جنسيا هم كذلك من مجهولي الهوية بالنسبة للأطفال بالخصوص الذين تم استدراجهم عن طريق الأنترنت في ظل انتشار العزلة وقلة الرقابة، وقضاء أوقات كثيرة منهم على أجهزة الكومبيوتر بالخصوص في دول العالم الثالث، إذ يقوم هؤلاء الغرباء بنشر منشورات اباحية للأطفال على مجمل المنتديات التي يعتقد هؤلاء أنها تعرف انتشار بين الأطفال لاستدراجهم في المرحلة الأولى لحملهم على الاطلاع عليها، وفي مرحلة ثانية محاولة ربط علاقات معهم وفتح روابط إلكترونية للتعرف عليهم ومقاسمتهم تلك المنشورات على المباشر، ثم أخيرا تحريضهم على فعل محاكاة لمحتويات تلك المنشورات مع أخذ صور لهم

لابتزازهم مستقبلا. فضلا عن ذلك تعرض العديد من الأطفال بالخصوص المختطفين منهم في آسيا وأمريكا اللاتينية من قبل العصبات إلى عنف جنسي أمام الكاميرات مباشرة لصالح الزبائن الذين يدفعون في البلدان الغربية، ويقول مسؤولون فليبيين على سبيل المثال أن التقارير المتعلقة بمواد الإساءة الجنسية للأطفال في البلد ارتفعت من 10 الآلاف مادة في فبراير إلى 59 الآلاف خلال شهر مارس الذي بدأ فيه الإغلاق العام في البلاد.(الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية ،2020/5/9)، ***التحرش الجنسي، تحذير من تصاعد التحرش الجنسي بالأطفال على الانترنت***، تاريخ الاطلاع، 2021/2/5 ، www. bbc.news.com

على المستوى الوطني، في ظل عدم وجود أرقام ودراسات حول تعرض أطفال الجزائر لمثل هكذا نوع من الاستغلال الإلكتروني، إلا أن الثابت أن العديد من التطبيقات والمواقع الإلكترونية الخبيثة التي تستهدف الأطفال قد ظهرت، مثل غرف الدردشة وألعاب الفيديو...والأكيد أيضا أنها أوقعت العديد من الضحايا منهم وهو ما سيكشف عنه المستقبل القريب أو البعيد.

1-1-5 من حيث طبيعة الصحة النفسية للمعتدي:

الأكيد أن المعتدين على الأطفال جنسيا بالخصوص بغض النظر عن قربهم أو بعدهم لهم في هذه الجائحة أو في غيرها من الأوقات الطبيعية هم ثلاث أصناف كما تؤكد العديد من الدراسات النفسية السريرية، الصنف الأول منهم يتعلق بالذين يصنفون في خانة الاضطرابات الشخصية، لأن هؤلاء يعانون من ازدواجية اضطرابات السكوباتية، وفي بعض الأحيان اضطراب الجنس، إذ يتصف هؤلاء بالتمرد على القواعد الإجتماعية وبذلك يفتقدون لتأنيب الضمير ولأي إحساس بالتعاطف مع الآخر، كما يتصفون بالاندفاعية واللامبالاة مع عدم تقدير الاعتداء الجنسي على الطفل، الصنف الثاني منهم يتعلق بالأشخاص الذين تعرضوا للاغتصاب في مرحلة الطفولة، فإذا لم يعرضوا أنفسهم للعلاج والمواكبة النفسية تصبح حادثة الاغتصاب لديهم عبارة عن خبرة نفسية لاوعية تدفع بهم للانتقام من الشخص الذي اعتدى عليهم في شكل اغتصاب طفل آخر، بحيث لا يكون الهدف هو إيذاء الطفل، لكن المعتدي يعاني من تداخل خبرات الماضي بمعاني الحاضر التي تصاحبه ليل نهار، في حين الصنف الثالث منهم هم الذين يكتشفون المتعة الجنسية أو الوصول إلى الشبق الجنسي مع الأطفال على الخصوص، وذلك من خلال إدمانهم على الأفلام أو المواقع الإباحية المختصة في الجنس مع الأطفال ومحاولة التواصل معهم لتجسيدها في الواقع.(**الموقع الالكتروني لقناة medi 1 tv الإخبارية المغربية، 2020/10/17**)، ***كيف نحمي أطفالنا من التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي في الفضاءات العامة***، **تاريخ الاطلاع 2021/02/5، www.medi 1.TV .**

2-5 خصائص الأطفال المعتدى عليهم:

في غياب دراسات ميدانية مكتملة حول طبيعة الأطفال المعنفين خلال جائحة كورونا والإغلاق الشامل في العالم، يمكن رصد بعض خصائصهم بالإستناد إلى عدد من التقارير الصحفية العالمية والمحلية التي أمكن لنا الاطلاع عليها والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:

نؤكد بداية أن حالات الاعتداء والإيذاء التي مورست ضد الأطفال حول العالم تنوعت بين العنف الجسدي وسوء المعاملة النفسية والانفعالية، فضلا عن الضرب المبرح والقتل العمدي، بالإضافة إلى الاختطاف والاغتصاب، وهؤلاء الأطفال هم:

- ممن تتراوح أعمارهم ما بين سنتين و14 سنة.
- من الجنسين.
- من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- من اللاجئين والنازحين والمهجرين والمهاجرين ومن ذوي الأقليات.
- من سكان الأحياء الفقيرة والمهمشون اجتماعيا.
- من أطفال الشوارع والمشردون.
- من الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية النفسية والإجتماعية وديار الإيتام ومراكز الاحتجاز وغيرها من الأماكن المغلقة.
- من الأطفال العاملين في السوق الموازية.
- من المختطفين من العصابات الإجرامية أو من قبل المليشيات المسلحة بالخصوص في البؤر التي تعرف حروب أهلية.

في الجزائر الأطفال المعنفون في زمن جائحة كورونا والإغلاق الشامل هم:

- من الأطفال القصر أقل من سنة 16.
- من الجنسين.
- من ذوي العائلات الفقيرة والمهمشة اجتماعيا.
- من الذين يعيشون علاقات عائلية عدائية وعنيفة في الوسط العائلي.
- من ذوي الإحتياجات الخاصة الذين يعانون من مختلف الإعاقات النفسية والجسدية.
- من اليتامى وأبناء المطلقات.
- من الذين عانوا الاضطرابات النفسية وذويهم بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها جائحة كورونا.

6- آثار العنف ضد الاطفال:

إن تعطل المدارس غير مسبوق خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) كما رأينا أفرز إلزام ما يقارب من 1.5 مليار طفل حول العالم بالمكوث بالبيت، الأمر الذي جعلهم يعيشون جملة من الأضرار النفسية والانفعالية والجسدية وحتى الجنسية، ومن المرجح أن يزيد حجم الضرر لدى البعض منهم ممن هم الأكثر فقرا وتهميشا في مجتمعاتهم والذين لا يستطيعون الوصول أو الحصول على خدمات الرعاية الصحية والسلامة النفسية والاجتماعية، فضلا عن أولئك الذين يعيشون أوضاع استثنائية من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المهجرين أو اللاجئين أو المحتجزين...

بالإجمال يمكن رصد مجمل الآثار البدنية والنفسية والإجتماعية للعنف الذي مورس على الطفل سواء داخل الأسرة أو خارجها في الظروف الطبيعية أو الاستثنائية في النقاط التالية، مع تسجيل فارق بسيط أن الآثار التي تركها في زمن كورونا استثنائية على اعتبار أن عدد كبير من الأطفال المعنفين خلال أزمة كورونا بالخصوص في الدول النامية وجدوا أنفسهم من غير حماية قانونية، فضلا على حرمانهم من مختلف الخدمات الصحية والنفسية والغذائية، الأمر الذي جعل الضر عليهم أكبر في كل الجوانب النفسية منها والجسدية والانفعالية، بالإضافة إلى أنهم كانوا محل تعنيف واسع من مختلف الأطراف التي أحاطت بهم سواء كانوا من الأسرة أو من المحيط الاجتماعي الأوسع الذي تواجدوا فيه.

1-6 من حيث الآثار البدنية:

- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى إضعاف النماء العقلي وإتلاف أجهزة أخرى من الجهاز العصبي، والجهاز العضلي الهيكلي، فضلا عن الجهاز الإنجابي والجهاز التنفسي والجهاز المناعي، والتي تدوم على مدى حياة الطفل.
- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى حدوث كدمات وجروح وربما يصل الأمر كذلك إلى حد الكسور أو التزيف أو الإغماء وجميعها تؤذي الصحة الجسدية للطفل.

تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى صعوبات مرتبطة بالصحة النفسية والعقلية، مثل الإصابة ببعض الاضطرابات السلوكية والنفسية ومشاكل في الذاكرة والتركيز، فضلا على الضعف في اتخاذ القرارات وإيذاء الذات أو المحيط.(**منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى، 2017**)، ***حزمة من الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال***، تاريخ الاطلاع، **2021/02/7**، **www. childrenondoids.org** .

2-6 من حيث الآثار النفسية:

- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى ضعف المهارات الإدراكية والوظائف النفسية، فالأطفال الذين يعانون من العنف وسوء المعاملة معرضون لمواجهة مشكلات ادراكية، مثل صعوبات التعلم، وضعف الانتباه أو التمييز، فضلا أنهم معرضون لإعاقات في الوظائف التنفيذية للدماغ، مثل الذاكرة العاملة وضبط النفس.
- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى خلل في الصحة العقلية والعاطفية، فالأطفال المعنفون بالخصوص من الأشخاص المقربون منهم يكونون أكثر عرضة للاضطرابات النفسية خاصة في مرحلة البلوغ، مثل الاكتئاب والقلق، مما يدفعهم إلى التفكير ببعض السلوكيات السلبية مثل الانتحار وتعاطي المخدرات.

تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى اضطرابات ما بعد الصدمة، مثل المعاناة المستمرة من الأحداث الصادمة ذات الصلة بالعنف، وتجنب الأشخاص والأماكن والأحداث المرتبطة بواقعة العنف، بالإضافة إلى ما ينتابهم من مشاعر سلبية مثل مشاعر الخوف والغضب والخجل والمزاجية وغيرها...(**الموقع الإلكتروني لصحيفة alarab.co.uk ، 2016/02/20**)،*العنف ضد الأطفال وآثاره النفسية والاجتماعية*، **تاريخ الاطلاع 2021/2/7، www. alarab.co.uk .**

3-6 من حيث الآثار الإجتماعية:

- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى تعرضه إلى التنمر من قبل أصدقائه نتيجة رؤيتهم له طوال الوقت خائف، الأمر الذي يجعله محل سخرية وأذية.
- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى فشله في حياته بالخصوص التعليمية.
- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي حتما إلى تعرضه لاعتداءات من أطفال الآخرين بالخصوص الجنسي منه، أو تسببه في عنف للأخرين.
- تعرض الطفل المبكر للعنف يؤدي في الغالب إلى انقلابه إلى مجرم خطير على ذاته أو على غيره. (**الموقع الإلكتروني لجريدة المدينة،2020/09/17**)، *العنف واثاره المدمرة على صحة الطفل*، **تاريخ الاطلاع 2021/02/7، www. al.madina.com.**

وتزيد هذه الآثار أكثر عمقا على نفسية الطفل إذا ما تعرض للاغتصاب إذ أن:

- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى ظهور أعرض جسمانية عليه غير مبررة.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى ظهور الخوف الدائم عليه وعدم الرغبة في أشخاص معينين وأماكن معينة.

- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى ظهور اضطرابات شديدة في النوم لديه.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى ظهور مشاكل كبيرة لديه في الدراسة.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى انسحابه وابتعاده عن الحياة الأسرية والإجتماعية.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى عدم احترام نفسه وذاته.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما لسلوك الطفل أسلوب إيذاء الذات.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى عدوانيتة وتهوره.
- تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى ظهور علامات النشاط الجنسي المنحرف عليه.

تعرض الطفل المبكر للعنف الجنسي يؤدي حتما إلى احتمال جنوح الطفل إلى المسكرات أو التفكير في الانتحار.(أحمد جمال أبو العزايم، استشاري الطب النفسي وعلاج الإدمان، رئيس الاتحاد العربي للوقاية من الادمان،2018/4/6)، *آثار الاغتصاب*، تاريخ الاطلاع، 2021/02/7، www. abouelazayam.com.

7- جهود الحكومات والهيئات الدولية للحد من العنف ضد الاطفال خلال جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد) والإغلاق الشامل:

بالنظر لإفرازات إجراءات الإغلاق الشامل التي فرضتها العديد من دول العالم على صحة الأطفال، فضلا على تعريضهم لعدد من المخاطر الجسدية والنفسية والاجتماعية والجنسية، بالخصوص منهم الذين أجبرتهم ظروف قساوة العيش في الشوارع والمتواجدين في المناطق المنكوبة والمليئة بالصراعات أو أولئك الذين أصبحوا ضحايا تهجير أو احتجاز، تعالت العديد من الأصوات في العالم بأسره من هيئات دولية وحكومية ومجتمعية بضرورة المسارعة لانتشال هؤلاء من هذه الجائحة(العنف والإيذاء)، مع ضرورة العمل على توفير مجمل سبل الحماية والدعم والرعاية لهم بما يكفل لهم التمتع بالصحة النفسية المتوازنة.

7-1 جهود المنظمات الدولية:

في هذا الصدد طالبت مساعدة الأمين العام لشؤون مكافحة العنف المرأة بالأمم المتحدة المجتمع الدولي بضرورة الرأفة بالأطفال وتوفير الحماية والدعم والرعاية لهم، داعية في ذات الوقت كافة الحكومات العالمية إلى ضرورة إشراك الأطفال في جهودها في محاربة ظاهرة العنف ضدهم، والعمل كذلك على توعيتهم بأضرارها عليهم. **(الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية،2020/4/4) *العنف ووباء كورونا شران يتهددان الطفولة*، تاريخ الاطلاع: 2021/2/8، www.bbc.news.com.**

منظمة اليونيسكو من خلال مديرتها العامة، أكدت أنه في أثناء تفشي جائحة كورونا وإغلاق المدارس شهد العالم تصاعد العنف والكراهية على شبكة الأنترنت ومن ضمنها التنمر، فضلا عن المخاوف التي تساور الأطفال بعد العودة إلى المدارس، داعية الجميع بالخصوص الحكومات والدول إلى ضرورة العمل على توفير بيئات آمنة للأطفال، والعمل على التفكير واتخاذ الإجراءات الكفيلة لحمايتهم بطريقة جماعية بغية القضاء على ظاهرة العنف التي زادت حدتها في أوساطهم أو ذلك الذي يمارس عليهم بالخصوص على شبكه الأنترنت. (الأمم المتحدة،2020/06/18)، *تقرير الأمم المتحدة حول فشل البلدان في حماية الأطفال من العنف*، تاريخ الاطلاع 2021/02/8، www. or.unisco.org.

كما أن منظمة اليونيسكو أطلقت بالتعاون مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية وشركات خاصة تحالفا عالميا للتعليم، من أجل دعم الدول في توسيع نطاق أفضل الحلول نحو التعلم عن بعد، والوصول إلى الأطفال والشباب الأكثر عرضة للخطر.

ووفقا للمنظمة فقد ألحق إعلان غلق المدارس بسبب فيروس كورونا المستجد الضرر بأكثر من مليار ونصف المليار متعلم موزعين على 165 بلد، الأمر الذي جعل هؤلاء الأطفال في بيئة مهيئة لممارسة العنف أو ممارسة العنف ضدهم في كل البيئات التي يتواجدون خلالها الأسرية منها أو المجتمعية، ومن ثم جاءت هذه المبادرة كما تقول المنظمة لإيجاد حلول لإنقاذهم من هذا الوباء العالمي(العنف)، فضلا على إيجاد سبل لدعمهم في مجال التعليم خلال استمرار هذا الوباء، مع ضرورة التركيز أكثر على مبادئ الإدماج والإنصاف بين كل أطفال العالم. والهدف كذلك من هذه المبادرة كما تقول المنظمة هو تحقيق وتجسيد الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والسعي إلى تلبية الاحتياجات التي أعربت عنها الدول خلال اجتماعات وزراء التعليم التي عقدتها اليونيسكو، ومن هذا المنطلق سعت المنظمة كما تقول من خلال هذا التحالف إلى توفير حلول مجانية وآمنة لتلبية هذه الاحتياجات المعبرة عنها في مجال تمكين الأطفال من التعلم عن بعد، كذلك العمل على حشد الشركاء للتغلب على صعوبات الاتصال وتقديم المحتوى بتوفير كل الأدوات الرقمية والحلول الكفيلة بإدارة عمليات التعلم من أجل تحميل الموارد التعليمية الوطنية الرقمية والموارد الحديثة لنظم التعلم عن بعد مع العمل على تعزيز الخبرة التقنية، وإيلاء الإهتمام الخاص لضمان استعمال آمن للبيانات وحماية خصوصية المتعلمين والمعلمين. (المنصة الالكترونية لجريدة العين الاخبارية الامارتية،2020/03/26)، ***تحالف عالمي لمواجهة أزمة التعلم في زمن كورونا*** ، تاريخ الاطلاع، 2021/02/8، www.alaain.com.

منظمة اليونيسف هي بدورها حذرت من تداعيات أزمة كورونا على حقوق الطفل، إذ أكدت أن 99% من الأطفال حول العالم يعيشون في ظل نوع من القيود المفروضة على الحركة في بلدانهم بسبب فيروس كورونا، وأن 60% منهم يعيشون في دول فيها الإغلاق الكامل أو الجزئي، محذرة من

تعرضهم للاستغلال والإساءة والعنف المنزلي بالخصوص، داعية حكومات العالم إلى ضرورة زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والماء والصرف الصحي في هذا الوقت الدقيق من أجل مساعدة الأطفال على تجاوز هذه المحنة قدر المستطاع. (**الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء البحرينية، 2020/04/10**)، ***اليونيسف تحذر من تداعيات أزمة كورونا على حقوق الأطفال***، **تاريخ الاطلاع: 2021/2/8، www. Bno.bh/news.**

فضلا على إبدائها النية في تقديم المساعدة للحكومات والدول من حيث:

- العمل مع الحكومات والسلطات والشركاء المعنيين بالصحة العالمية لضمان توفير الإمدادات الحيوية ومعدات الحماية للمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً.
- إيلاء الأولوية لتقديم الأدوية والمغذيات واللقاحات المنقذة للأرواح، والعمل على نحو وثيق مع الحكومات والشبكات اللوجستية للحد من تأثير القيود على السفر على توصيل هذه الإمدادات.
- العمل مع الشركاء لتوفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً.
- نشر رسائل ونصائح صحية ضرورية لإبطاء انتقال عدوى الفيروس وتقليص الوفيات إلى الحد الأدنى.
- دعم الحكومات لإيلاء الأولوية للمدارس في خطط إعادة فتح المؤسسات، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة فتحها على نحو آمن.
- توفير النصح والدعم للوالدين ومقدمي الرعاية والتربويين لدعم التعلّم في المنزل والتعلّم عن بُعد في الأماكن التي تظل المدارس فيها مغلقة، والعمل مع الشركاء لتصميم حلول تعليمية مبتكرة.
- العمل مع الشركاء لسد الفجوة الرقمية وتوفير الربط بشبكة الإنترنت لـ 3.5 بلايين طفل ويافع بحلول عام 2030.
- توفير توجيهات لأصحاب العمل حول أفضل السبل لدعم الوالدين العاملين، وتصميم حلول جديدة للحماية الإجتماعية تضمن إمكانية الأسر المعيشية الأشد فقراً في الحصول على التمويل الضروري.
- توفير التعلّم بين الأقران ومشاطرة المعلومات بين الأطفال والمراهقين واليافعين لدعم صحتهم العقلية ومكافحة الوصم وكراهية الأجانب والتمييز.
- العمل مع الحكومات والسلطات والشركاء الآخرين لضمان إدماج حقوق الطفل وإجراءات حماية الأطفال في الاستجابة المباشرة لكوفيد-19 وخطط التعافي الأطول أجلاً.

- الارتقاء بالعمل مع الأطفال اللاجئين والمهاجرين وأولئك المتأثرين بالنزاعات لضمان حمايتهم من كوفيد-19.

دعم المشاركة الجدية للأطفال في تطوير برامج الاستجابة لكوفيد-19 وتنفيذها.(**منظمة اليونيسف،2020/04/6)، *حماية الأطفال الأشد ضعفا من تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) برنامج عمل*، تاريخ الاطلاع، 2021/2/8، www. unicef.org/ar.**

الاتحاد الدولي للاتصالات، أصدر من جهته منشورات تحدد مبادئ توجيهية للصناعة بشأن حماية الأطفال على الأنترنت لضمان سلامة الأطفال خلال استمرار هذه الجائحة الوبائية والتي شهدت تسجيل نفاذ كبير من الأطفال إلى مختلف الخدمات الإلكترونية التي توفرها شبكة الأنترنت.

تحقيقا لهذه الغاية وفر الاتحاد الدولي للاتصالات جملة من المبادئ التوجيهية للحكومات الوطنية وكذا الأولياء والأطفال بهدف الاستخدام الجيد والآمن للأنترنت بالخصوص أثناء التعلم عن بعد، فضلا على تقديم المشورة حول كيفية عمل الصناعة للمساعدة في ضمان سلامة الطفل عند استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الأنترنت أو أي تكنولوجيا أو أجهزة مرتبطة بها يمكن أن توصل بها بما في ذلك الهواتف المحمولة وأجهزة الألعاب والألعاب الموصولة بالساعات والأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي، وبتالي فهو أي (الاتحاد الدولي للاتصالات) يعمل على تقديم لمحة عامة عن القضايا والتحديات الرقمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات التي من شأنها أن تسهل على الطفل استخدام آمن لمختلف تطبيقات الأنترنت بشكل آمن وسليم. **(الاتحاد الدولي للاتصالات،2021/02/8)، قطاع التنمية، *مبادئ توجيهية للصناعة بشأن حماية الأطفال على الانترنت*، www.itu.int.com.**

2-7 جهود الحكومات الغربية:

حكومات الدول الغربية منذ ظهور وانتشار وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد) وفرض إجراءات الإغلاق الشامل على مجتمعاتها لم تدخر أي مجهود في حماية أفرادها من تداعيات هذا الوباء الصحية والنفسية والإجتماعية والاقتصادية التي تزايدت مستوياتها إلى معدلات قياسية نالت من عزيمة الكبار قبل الصغار .

في مجال حماية الطفولة من كل إساءة أو استغلال غير مشروع بادرت العديد منها إلى ابتكار جملة من الإجراءات لتجاوز هذه المحنة على نفسيات الأطفال بالخصوص، نجد مثلا على سبيل المثال لا الحصر أن الحكومات الفيديرالية التابعة للولايات المتحدة الأميركية عملت على ضمان استمرارية ضمان حصول التلاميذ على الوجبات المدرسية بعد الإغلاق الشامل والتي اعتادوا الحصول عليها أثناء الدوام المدرسي قبل الشروع في إغلاقها في أوجههم بالخصوص في المناطق الريفية عن طريق البريد الجوي، فضلا على الحرص

بأولئك الذين ينتمون إلى الفئات الهشة من المجتمع الأمريكي، كما عملت مدينة نيويورك على الإلتزام بتوفير المشورة النفسية والإجتماعية مجانا بالهاتف لجميع السكان بما فيهم الأطفال. الحكومة الإيطالية هي كذلك أطلقت برنامج دعم نفسي واجتماعي لأطفالها على مستوى الدولة، أستراليا حكومتها جعلت من رعاية الأطفال عملية مجانية للآباء والأمهات العاملين، كما أعلنت على وضع خط هاتفي مجاني للدعم النفسي والإجتماعي والذي من خلاله تطلع الأسر والأطفال على مختلف الكيفيات الصحية السليمة في التعامل مع مختلف تداعيات الوباء على الصحة بمختلف مكوناتها الجسدية والنفسية والإجتماعية. اليابان اتخذت العديد من كبرى شركاتها الصناعية مبادرة ايجابية لقيت استحسانا كبير لدى أفراد المجتمع الياباني والمتمثلة في تمكين العاملين من الجنسين من إجازات مدفوعة الأجر عند استحالة التوفيق بين متطلبات العمل ورعاية الأطفال مع العمل على تقديم دعم مادي لهم.

فضلا على ذلك عملت هذه الحكومات وغيرها من حكومات الدول الأخرى المنتمية لهذا العالم على:

- الاستمرار في تقديم مختلف الخدمات النفسية والإجتماعية والغذائية عن بعد للأطفال والتي اعتادوا عليها أو ممارستها في حياتهم اليومية قبل حلول وانتشار الوباء.
- عملت على تكثيف جهودها في حماية الفئات الهشة التي ينتمي إليها الأطفال بالخصوص تقديم دعم مادي لهم من خلال تمكين أولياء أمورهم من شيكات مالية مدفوعة من قبل الهيئات الرسمية التابعة للدولة يمكن صرفها في شراء الغذاء من أقرب محل بقالة قريب من المنزل.
- عملت على تقديم أنشطة عن بعد عبر مختلف الوسائط التكنولوجية تعمل على مساعدة الأطفال في مواجهة مختلف مشكلات الوباء عليهم أو على أحد أفراد أسرهم.
- عملت على تقديم أفلام وألعاب إلكترونية لهم لشغلهم عن هواجس المرض.
- عملت على إيجاد حلول بديلة ومبتكرة لتسمح لهم بالتمتع بحقوقهم في الراحة والترفيه والتسلية وممارسة الأنشطة الثقافية والفنية وهم قابعون في بيوتهم.
- عملت على ابتكار أنهج دعم لاستمراريتهم في التعلم من خلال بث الدروس بمختلف التقنيات التكنولوجية المتاحة ، مع الحرص الشديد على التأكد من حصول كافة الأطفال عليها واطلاعهم على محتوها، والحرص كذلك على توفير ترسانة من التقنيين والمشرفين الذي يعملون على تدريبهم ومعلميهم عليها بالشكل الأفضل، مع ضمان حماية لهم من أي استغلال مشبوه من قبل الجماعات الفاسدة التي يعج بها عالم الأنترنت، خصوصا أن هذه الفترة بالذات عرفت نفاد كبير منهم وغير مسبوق إلى هذا العالم الافتراضي.

أخيرا وليس آخرا عملت كذلك على توفير استراتيجيات مرنة لهم لتمكينهم من التواصل عن بعد مع غيرهم سواء من أفراد الأسرة أو مع مقدمي المساعدة من الخبراء النفسيين والاجتماعين لتحقيق التواصل الاجتماعي وتبديد أية فرص للسأم أو الملل أو الإصابة بالحزن أو الاكتئاب الذي يمكن أن يتسرب إليهم. (

منظمة هيومن رايتس ووتش،15 ابريل 2020)، كوفيد 19، *ارشادات حقوق الإنسان*،تاريخ الاطلاع: 2021/02/10، /www. hnw.org/ar.

3-7 جهود حكومات العالم الثالث:

في الوقت الذي بذلت العديد من الحكومات الغربية والهيئات الدولية بالخصوص منها الأممية المهتمة بالطفولة جهود جبارة في التعاطي الإيجابي مع ظاهرة الإساءة والعنف التي يتعرض لها الأطفال بالخصوص في البيت وعلى شبكات الأنترنت في زمن كورونا والإغلاق الشامل، نجد حكومات عدد من الدول النامية بالخصوص في أمريكا اللاتينية وأسيا وإفريقيا في بداية ظهور الوباء تنكر بالأساس بوجود الوباء، ما بلك بالتعاطي مع مختلف افرازاته الوبائية أو النفسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى حرمان أفراد المجتمع في هذه الدول من الحصول على معلومات دقيقة حوله، فضلا على الحصول أو الوصول لمختلف المساعدات التي يمكن لهم الاستفادة منها من قبل حكوماتهم في حالة تفشي الوباء في أوطانهم.

في هذا الصدد تشير تقارير عديدة صادرة بالخصوص من منظمة الصحة العالمية أن هذه الحكومات لم تبذل الجهود الكافية في احتواء المرض وتداعياته حتى بعد ما تم إجبارها على الاعتراف به بعد إعلان المنظمة العالمية للصحة الوباء كجائحة عالمية في شهر مارس.

إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن هذه المنظمة أو غيرها من المنظمات العالمية غير حكومية بالخصوص أن جائحة كورونا عملت على تعريض السكان بالخصوص الأطفال منهم بشكل أكبر لمختلف المآسي التي هي أصلا جزءا لا يتجزأ من حياتهم اليومية حتى قبل حلول الجائحة الوبائية، إذ عملت على سبيل المثال في إفريقيا بالخصوص على تعريض ما يقارب 262.5 مليون طفل متمدرس في مرحلة الإعدادي والثانوي إلى خطر الإساءة والاستغلال بعد إعلان غلق المدارس والثانويات في أوجهم وإعلان حالة الإغلاق الشامل في كل البلاد الإفريقية من قبل الحكومات، وهو ما يمثل نحو 21.5% من إجمالي سكان أفريقيا. فضلا أن إغلاق المدارس والثانويات في أوجههم كبدهم تضيع الوجبة الغذائية الوحيدة التي كانوا يسدون بها جوعهم في اليوم بالنظر للفقر الذي يتواجدون فيه بالأساس. كما أن هذا الإغلاق أثر كثيرا على فئة خاصة منهم والتي تشمل مجموعات الأطفال الأكثر ضعفا في القارة والمتمثلة في المشردين والنازحين والمهاجرين والمهجرين والمعرضين لمخاطر عديدة بسبب مختلف النزاعات المسلحة التي تعرفها القارة، ليس أقلها انعدام مرافق الصحة العامة، وانعدام أو عدم وصول أو اتاحة الخدمات الصحية ونظم التعليم البديل، علما أن هؤلاء يشكلون نسبة 59% من الأطفال في افريقيا.

كما أن هذه الجائحة فاقمت من الفوارق التعليمية بين أطفال هذه القارة عن طريق الحد من فرص الكثير منهم في مواصلة تعلمهم عن بعد وعدم تمكنهم من الوصول أو الحصول على خدمات التعلم عن بعد على

محدوديتها والتي بادرت بها العديد من الحكومات الإفريقية لأسباب كلها تتعلق بالجوانب المادية والتكنولوجية غير مؤهلة لتنشيط هذا النوع من التعليم في هكذا بيئات تعرف بالتخلف بالأسس، فضلا على عدم قدرتها على مواكبة تداعيات الجائحة في هذا الشأن والذي يحتاج إلى امكانيات هائلة بالخصوص في مجال التغطية الشاملة بالأنترنت والتي هي ضعيفة لأبعد الحدود في أحسن البلدان الأفريقية. (Resourcecenter. Savethechildren ، 2020/06/3)، ***كوفيد 19 وآثاره على أطفال آفريقيا، كيف يمكن حماية جيل من المخاطر، ورقة سياسية لعموم افريقيا 2020***، تاريخ الاطلاع، 2021/02/10، www. Resourcecenter. Savethechildren.net .

4-7 جهود الحكومة الجزائرية:

الحكومة الجزائرية كما عايشنا ونعايش تحركاتها منذ ظهور الوباء في البلاد إلى اليوم، لم تبذل الجهد الكاف في حماية الأفراد بما فيهم الأطفال من التداعيات الخطيرة التي أفرزتها الجائحة على مختلف جوانب حياتهم الاقتصادية، النفسية، والإجتماعية، إذا اكتفت بفرض منع التجوال وإلزام المواطنين بالمكوث في البيت، دون أن تعمل على مواكبة ذلك الإجراء بخطوات ملموسة ومؤثرة في حماية الصحة النفسية للأفراد إلا من بعض المساعدات الخجولة والهشة لفترة زمنية محدودة والتي لم تمس إلا القليل من الأفراد والأسر على اعتبار عدم امتلاكها للبيانات الحقيقة حولهم من حيث الحجم والانتشار، غير ذلك تركت الكثير منهم لمصيرهم المحتوم إذ بلغ عدد منهم إلى حافة الانهيار النفسي والعصبي، بالخصوص أولئك الذين يعدون من الفئات الهشة الذين يعملون بالساعة أو اليومية الذين وجدوا أنفسهم من غير أي مصدر رزق بعد لجوء السلطات الحكومية إلى الإغلاق الشامل وما يعنيه من صد كل أبواب الرزق أمامهم وهم الذين يعدون بالملايين.

أما بخصوص ما تعلق بحماية الأطفال من أي إساءة أو استغلال أو إيذاء خلال هذه الجائحة فالأمر بلغ مستوى من التذمر لدى الأطفال قبل الأولياء فلا الحكومة عملت على:

- وضع استراتيجية فعالة للحيلولة دون حدوث اضطراب في حياة الأطفال بالخصوص منهم الذين يقبعون تحت وطأة الحاجة والفقر في مناطق الظل كما يحلوا لها تسمية ذلك، أو في المناطق القصديرية.
- وضع استراتيجية فعالة للحيلولة دون تعرضهم لمختلف الاساءات والإيذاءات الجسدية أو النفسية والجنسية، والتي كما أكدنا أنها عرفت ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة كما بينت ذلك العديد من المنظمات الحقوقية المحلية بالخصوص منها غير الحكومية.

- إنفاذ قوانين حماية الأطفال من العنف على كثرتها بسبب تعطيلها لجهازي الشرطة والعدالة خلال هذه الفترة بداعي العمل على السيطرة على الوباء من الانتشار.
- على تمكين الأطفال من الوجبة الغذائية الوحيدة لهم في اليوم التي اعتادوا الحصول عليها قبل الجائحة، بالخصوص للذين هم بالأساس من الطبقات الهشة والتي زادت وضعيتهم هشاشة بعد الجائحة بسبب إحالة آبائهم على البطالة المفروضة بسبب الجائحة.
- على محاربة عدم المساواة بين مجمل المتمدرسين بخصوص الحصول على نظم التعليم البديلة التي انتهجتها لمواجهة غلق المدارس وتمكين الأطفال من الاستمرار في التعلم، من حيث عدم التفاتها لمجمل التحديات التي تلقاها العديد منهم في الوصول إلى هذا النوع من التعليم بسبب صعوبة ايصالهم بشبكة الأنترنت بسبب عدم وجودها في مناطقهم التي توصف بمناطق الظل، فضلا على عدم امتلاكهم للحواسب المحمولة في المنزل.
- على توفير بدائل للتواصل الاجتماعي للأطفال عن تلك الطبيعية التي افتقدوها في زمن كورونا التي من شأنها أن تقدم الدعم النفسي والإجتماعي لهم.

8- نتائج الدراسة:

المسجل من خلال عرض أفكار الدراسة حول ظاهرة العنف ضد الأطفال في زمن كورونا (كوفيد 19 المستجد) والإغلاق الشامل، أن التدابير التقييدية التي لجأت إليها العديد من الحكومات حول العالم بالخصوص في دول العالم الثالث من أجل مواجهة انتشار الوباء العالمي، وفي غياب أية أنظمة داعة لهم نفسيا واجتماعيا وتعليميا من قبلها قد ساهمت في إصابة العديد من الأطفال بعدد من أشكال الإيذاء والاستغلال على اختلافها من قبل المقربين منهم أو الغرباء عنهم والتي يمكن الإشارة إلى عدد منها في النقاط التالية:

- بداية ساهمت إجراءات التقييد بسبب الإغلاق الشامل في ارتفاع معدلات الاعتداء على الأطفال، علما أن الأرقام المبلغ عنها من قبل هذه الدول بالخصوص مجرد أرقام صغيرة للمشكلة المتنامية، لأن عدد كبير من الأسر التي يتعرض أطفالها إلى الإيذاء أو الاستغلال على اختلافه لا تعمل على الإبلاغ عنه لأسباب عديدة لعل الخوف من المتابعة القضائية أن كانت هي الطرف في ذلك، أو الخوف من الفضيحة إن كان نوع الإيذاء الذي تعرض إليه الطفل من النوع الجنسي.
- ساهمت إجراءات التقييد في البيت بسبب الإغلاق الشامل في انخفاض مستوى النشاط البدني عن المعدلات الدنيا الموصى بها لدى الأطفال، والتي هي أصلا متدنية حتى قبل حلول هذه الجائحة لديهم بسبب نمط الحياة الذي اعتادوا عليه والمتميز بقلة الحركة والنشاط ، الأمر الذي ترك وسيترك آثار سلبية عليهم خصوصا على صعيد صحتهم البدنية من زيادة في الوزن والسمنة.

- ساهمت إجراءات التقييد بسبب الإغلاق الشامل في ارتفاع معدلات الإكتاب لدى الأطفال بسبب تعطل الروتين اليومي لهم، فضلا عن التباعد الاجتماعي الذي فرض عليهم من قبل الأولياء مخافة اصابتهم بالوباء، بالإضافة إلى تعرضهم لسيل يومي من الأخبار السيئة والقلق المتزايد ونوبات الخوف والفزع الذي ينقل إليهم إما عبر أحد أفراد الأسرة أو عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال على كثرتها.
- ساهمت إجراءات التقييد بسبب الإغلاق الشامل في استهداف العديد من الأطفال وبشكل رهيب جنسيا من قبل المنحرفين والشواذ بالخصوص أمام شاشات الأنترنت وما تتيحه من تطبيقات مختلفة.
- ساهمت إجراءات التقييد بسبب الإغلاق الشامل إلى حرمان الأطفال من بناء شبكة من العلاقات الإجتماعية الداعمة لهم في هذا الظرف الدقيق بالخصوص مع زملائهم وأصدقائهم، الأمر الذي ساهم بشكل سلبي في تأخير نموهم الاجتماعي، فضلا أنه عمل على اكسابهم مشاعر سلبية كالشعور بالخجل واضطراب في الكلام على سبيل المثال لا الحصر.
- ساهمت إجراءات التقييد بسبب الإغلاق الشامل في زيادة شحنات الطاقة الزائدة لديهم، الأمر الذي ولد لديهم انفعالات شديدة وحادة بل وعنيفة في عدد من المرات، لم يتم التعامل معها في البيت إلا بالتعنيف في غالب الأمر من قبل الأولياء، أو التخلص منها من قبلهم باستخدام العنف على الغير داخل البيت.
- فضلا أن إجراءات التقييد بسبب الإغلاق الشامل فاقمت من حالة الضعف لدى الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية النفسية والاجتماعية ودور الأيتام واللاجئين ومراكز الاحتجاز والمهجرين.

الخاتمة:

بما أن ظاهرة العنف ضد الأطفال قد عرفت مستويات قياسية حول العالم بالخصوص في دول العالم الثالث بسبب القيود الاحترازية التي أوجبها قانون الإغلاق الشامل الذي لجأت إليه العديد من الدول لمحاصرة انتشار وتفشي الوباء العالمي، وبسبب مكوث الأطفال في مكان مغلق(البيت) لساعات بل لأيام عديدة امتدت لشهور ، كذلك بسبب زيادة الضغط على الأسر بالخصوص الفقيرة والمعوزة منها في ظل غياب أي دعم حكومي والتي ساهمت جميعا في توفير بيئة خصبة لممارسة العنف ضد الأطفال بشكل كبير ومتكرر وجب على الدراسة أن تذكر الحكومة الجزائرية بالخصوص بجملة من الملاحظات التي غابت عنها أو غيبت من طرفها لأسباب عديدة والتي منها ما نراه مبرر ومنها ما نراه غير مبرر من قبلنا في معالجة ظاهرة العنف ضد الأطفال في زمن كورونا والإغلاق الشامل الذي فرضته كاستراتيجية لمحاصرة انتشار الوباء والتي تتحدد في:

- صحيح أن إجراءات الإغلاق الشامل التي انتهجتها وتشددت في تطبيقها منذ بداية الوباء وانتشاره، قد ساهم بلا شك في الحد من أضراره الصحية ولو لحدود معينة، لكن الذي غاب عنها أو غيبته عن نظرها أن هذه الإجراءات المتشددة في الإغلاق ستعمل على خفض قدرة الأطفال في النجاح في التعامل مع تداعيات المرض النفسية والإجتماعية والغذائية بالخصوص منهم الفقراء والمعوزين والمعدومين والمتواجدين في مناطق الظل كما يحلو لها تسمية ذلك أو المتواجدين من غير مأوى كالمشردين أو المتسولين.
- فضلا أن إجراءات الإغلاق الشامل الذي انتهجتها قد ساهمت في ازدياد السلوك المؤذي على اختلافه ضدهم بشكل أو بآخر من قبل المقربين منهم أو الغرباء عنهم.
- كما أن إجراءات الإغلاق الشامل الذي انتهجتها قد ساهمت في توليد انفعالات سلبية بل وعنيفة لديهم يصعب التعامل معها مستقبلا في ظل عدم تكفلها بها الجانب الذي تولد لديهم خلال فترة إغلاق المدارس والثانويات بشكل حقيقي وممنهج.
- كما أن إجراءات الإغلاق الشامل الذي انتهجتها قد ساهمت في تغيير العديد من المفاهيم والمعايير والممارسات الإجتماعية لديهم والتي نراها قد تساهم في المستقبل في تنامي العنف من قبلهم ضد المجتمع بالخصوص الذين تعرضوا منهم لاعتداء جنسي.

لذلك ترى الدراسة أنه من الواجب تقديم جملة من الأفكار لتصحيح الرؤية أمام الحكومة في إعادة التعاطي مع تجليات الظاهرة(العنف ضد الأطفال) في قادم الأيام أو الأشهر التي يمكن أن تستمر فيها الجائحة أو في قادم الأزمات على اختلافها لا قدر الله والتي تتحدد في:

الاقتراحات:

- من الضروري على الحكومة كما تحرص على فرض قيود الإغلاق الشامل والتشدد في تطبيقها أن تحرص كذلك بذات الحدة والإصرار على التعرف على ظروف الأطفال في ظل هذه القيود، والتعرف على احتياجاتهم الأساسية منها والسهر على تلبيتها بالحجم المطلوب وفي الزمن المعلوم بالخصوص الضعفاء منهم من الناحية المادية.
- من الضروري على الحكومة كذلك أن تعمل على ربط اتصال بالأطفال الذين يقبعون تحت إجراءات الإغلاق الشامل بمختلف التقنيات التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتقديم مختلف خدماتها عن بعد سواء في الجانب النفسي، الإجتماعي، والتعليمي، والحرص على تتبع درجة وصول وحصول هؤلاء الأطفال عليها حقيقيا مع تقديم كافة التسهيلات لبلوغهم إليها.
- من الضروري على الحكومة كذلك أن تعمل على وضع إجراءات عملية وفورية تحد من الإساءة إلى الأطفال، لا أن تعمل على تعطيلها كما فعلت ذلك خلال الأشهر الأولى من ظهور وانتشار الوباء، مع العمل على التشدد في إنزال أقصى العقوبات ضد المتسببين في ذلك.
- أخيرا وليس آخر من الضروري على الحكومة كذلك أن تعمل على توفير بيئة آمنة للأطفال داخل بيوتهم من خلال تخفيض حدة الضغط على آبائهم من خلال تعزيز قدراتهم المالية لمواجهة متطلبات الحياة التي زادت حدتها مع الإغلاق الشامل فضلا على إحالتهم القسرية على البطالة.

قائمة المراجع:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2007)، القانون المدني، رئاسة الجمهورية .

2- الرازي، أبو بكر،(1973)، لسان العرب، لبنان ،دار الفكر للطباعة.

3- المدفع ، عائشة وآخرون،(2015)، العنف وسوء معاملة الأطفال، دراسة ميدانية على عينة من الأطفال المواطنين في مجتمع الإمارات العربية، الإمارات العربية المتحدة ،مؤسسة دبي لرعاية النساء .

4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،(2020)، كوفيد 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة، نشرية الالكسو العلمية.

5- حزين السيد،(1993)، إساءة معاملة الأطفال، دراسة نفسية، ط4، الكويت، ب، ن.

6- عليان، خليل ،(2007)، العنف ضد الأطفال في الأردن، الأردن، المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف.

7- الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسيف،(2019/8/3)، اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، تاريخ الاطلاع 2021/02/1، www. unicef.org/ar/.

8- الموقع الإلكتروني الأمم المتحدة،(2021/02/1)، تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الطفل،www. ohchr.org/ar

9- الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة العربية،(2020/5/2)، مفهوم الإغلاق الشامل، تاريخ الاطلاع، 2021/02/3، www or.wikipedia.org،.

10- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة مباشر،(2021/03/13)، تقرير حول انتشار جائحة كورونا، تاريخ الاطلاع، 2021/02/3 www. algazeera.net/news.

11- الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، (2021/02/03)،مرض فيروس كورنا (كوفيد 19) سؤال وجواب، www. who.int/or.

12- الموقع الإلكتروني لجريدة العربي الجديد ،(15/أبريل/2020)، الجائحة المستترة، عنف أسري متزايد ضد النساء في زمن كورونا، تاريخ الاطلاع 02/03/، 2021، www. alaraby.co.uk،

13- الموقع الإلكتروني لأخبار الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان،(2020/04/28)، توقعات بفقدان ملايين النساء لوسائل تنظيم الأسرة وارتفاع نسب العنف المنزلي وزواج الأطفال، تاريخ الاطلاع،2021/02/04، www. news.un.org/ar/.

14- الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة،(2021/02/3)، أثر الجائحة، فيروس كورونا والعنف المنزلي،www. or.wikibedia.org.

15- الموقع الإلكتروني لقناة سكاي نيوز العربية،(2020/10/4)، مأساة شيماء، تهز الجزائر، والاعدام قد يكون الحل، تاريخ الاطلاع 2020/02/4، www skynewsarabia.com .

16- الإذاعة الجزائرية،(2020/08/26)، لقاء خاص مع رئيسة مفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة، تاريخ الاطلاع، 2021/02/04، wwwradioalgerie.dz

17- الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف،(2021/02/5)، دليل استرشادي: حماية الاطفال اثناء وباء فيروس كورونا www.unicef.org.

18- الموقع الإلكتروني لقناة BBC العربية،(12يونيو/حزيران2020)، فيروس كورونا، كيف يؤثر الوباء على حياة الأطفال ومستقبلهم، تاريخ الاطلاع 2021/2/5، www.bbc.com.

19- الموقع الالكتروني لمنظمة اليونيسف،(15نيسان/أبريل 2020)، الأطفال يواجهون مستوى أكبر من خطر التعرض للاذى غبر الانترنت في جائحة كورونا كوفيد 19 المستجد، مذكرة فنية صادرة حديثا تهدف لمساعدة الحكومات وشركات تقنيات المعلومات والاتصالات والتربويين والوالدين على حماية الأطفال أثناء فترة ملازمة البت، تاريخ الاطلاع 2021/02/5، www.unicef.org.

20- الموقع الإلكتروني لجريدة الوفد المصرية،(2020/5/5)، كورونا خراب بيوت، تاريخ الاطلاع 2021/2/5، www.alwafd.news

21-الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسكو، تقرير الأمم المتحدة حول فشل البلدان في حماية الأطفال من العنف، (2020/06/19)، تاريخ الاطلاع 2021/2/5، www،unisco.org/news،

22- الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية،(2020/5/9)، التحرش الجنسي، تحذير من تصاعد التحرش الجنسي بالأطفال على الانترنت، تاريخ الاطلاع، 2021/2/5 ، www. bbc.news.com

23- الموقع الإلكتروني لقناة ميدل أيست أونلاين،(2020/12/10)، الاستغلال الجنسي ضد الأطفال غبر الانترنت يتفاقم في زمن كورونا، تاريخ الاطلاع 2021/02/6، middle-east- www. online.com

24- الموقع الإلكتروني لمجلة المجلة اللبنانية،(2020/06/9)،أطفال الجزائر بين قصور الحماية القانونية وعنف الشارع، جمعيات ومختصون يدعون لمزيد من الدعم، النشر ، تاريخ الاطلاع، 2021/02/5، www arbmajala.com.

25- الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الجزائرية،(2020/10/3)، أقارب يغتصبون والعائلات تتكتم، تاريخ النشر ، تاريخ الاطلاع، 2021/02/5، www. echoroukonline.com.

26- الموقع الالكتروني لجريدة اندبندنت عربية،(2020/10/24)، حوادث اختفاء الأطفال في الجزائر وعائلات تتكتم، تاريخ الاطلاع 2021/02/6، www. independentarabia.com

27- الموقع الإلكتروني لقناة ميدل أيست أونلاين،(2020/12/10)، الاستغلال الجنسي ضد الأطفال عبر الأنترنت يتفاقم في زمن كورونا، تاريخ الاطلاع 2021/02/6، middle-east- www. online.com.

28- الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الجزائرية،(2020/10/3)، أقارب يغتصبون والعائلات تتكتم، تاريخ الاطلاع، 2021/02/5، www. echoroukonline.com.

29- الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية ، (2020/5/9)،التحرش الجنسي، تحذير من تصاعد التحرش الجنسي بالاطفال على الانترنت، تاريخ الاطلاع، 2021/2/5 ، www. bbc.news.com.

30- الموقع الالكتروني لقناة medi 1 tv الإخبارية المغربية،(2020/10/17)، كيف نحمي أطفالنا من التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي في الفضاءات العامة، تاريخ الاطلاع 2021/02/5، www.medi 1.TV.

31- منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى،(2017)، حزمة من الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال، تاريخ الاطلاع، 2021/02/7، www. childrenondoids.org

32- الموقع الإلكتروني لصحيفة alarab.co.uk ، (2016/02/20)، العنف ضد الأطفال وآثاره النفسية والاجتماعية، تاريخ الاطلاع 2021/2/7، www. alarab.co.uk

33- الموقع الإلكتروني لجريدة المدينة،(2020/09/17)،العنف واثاره المدمرة على صحة الطفل، ، تاريخ الاطلاع 2021/02/7، www. al.madina.com

34- الموقع الإلكتروني استشاري الطب النفسي وعلاج الإدمان، رئيس الاتحاد العربي للوقاية من الادمان أحمد جمال أبو العزايم، ،(2018/4/6)، آثار الاغتصاب، تاريخ الاطلاع، 2021/02/7، www. abouelazayam.com،.

35- الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية، (2020/4/4)،العنف ووباء كورونا شران يتهددان الطفولة، تاريخ الاطلاع: 2021/2/8، www.bbc.news.com .

36- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة حول فشل البلدان في حماية الأطفال من العنف،(2020/06/18) ، تاريخ الاطلاع 2021/02/8، 2020) ، www. or.unisco.org.

37- الموقع الغلكتروني لجريدة العين الاخبارية الامارتية،(2020/03/26)، تحالف عالمي لمواجهة أزمة التعلم في زمن كورونا ، تاريخ الاطلاع، 2021/02/8، ،www.alaain.com .

38- الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء البحرينية،(2020/4/10)،اليونيسف تحذر من تداعيات أزمة كورونا على حقوق الأطفال، تاريخ الاطلاع: 2021/2/8، www. Bno.bh/news.

39- الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف، (2020/4/6)،حماية الأطفال الأشد ضعفا من تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) برنامج عمل، تاريخ الاطلاع، 2021/2/8، unicef.org/ar www.

40- الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للاتصالات،(15 ابريل 2020)، قطاع التنمية، مبادئ توجيهية للصناعة بشأن حماية الأطفال على الانترنت، تاريخ الاطلاع: 2021/02/8، www.itu.int.com.

41- الموقع الإلكتروني لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كوفيد 19،(2021/02/10)، ارشادات حقوق الإنسان، www. hnw.org/ar/،

42- الموقع الإلكتروني Resourcecenter. Savethechildren ،(2020/06/3)، كوفيد 19 وآثاره على آطفال آفريقيا، كيف يمكن حماية جيل من المخاطر، ورقة سياسية لعموم افريقيا 2020، تاريخ الاطلاع، 2021/02/10، www. Resourcecenter. Savethechildren.net.